العنوان:	الإعلام . التعليم والثقافة
المصدر:	التقرير الاستراتيجي الرابع للمغرب 1998 - 1999م
الناشر:	جامعة محمد الخامس أكدال - مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية
مؤلف:	المغرب. جامعة محمد الخامس. مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية(معد)
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
مكان انعقاد المؤتمر:	أكدال
الهيئة المسؤولة:	مركز الدراسات والابحاث في العلوم الإجتماعية بجامعة محمد الخامس أكدال - المغرب
الصفحات:	323 - 362
رقم MD:	460341
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EduSearch, EcoLink
مواضيع:	المغرب ، وسائل الإعلام ، الصحافة ، السياسة التعليمية ، الملاب ، النشاط الثقافي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/460341

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

3. الإعلام، التعليم والثقافة

1.3. الصحافـــة والصحافيـــون

حظي المشهد الإعـلامي المغربي سنة 1998 باهتمام كبير وسط الرأي العام الوطني، بل والدولي أيضا.

ومرد هذا الاهتمام يكمن أولا في أن مكونات وفعاليات المجتمع المغربي بقيت مشدودة الى ما سيصبح عليه المشهد الاعلامي الوطني، سواء في المجال السمعي البصري أو في مجال الصحافة المكتوبة، بعد أن دخل المغرب مرحلة سياسية جديدة تميزت بتشكيل حكومة للتناوب عمودها الفقري أحزاب ظلت لسنوات في المعارضة مطالبة بإحداث اصلاحات عميقة وتغييرات شاملة.

ومما زاد من قوة الاهتمام أن الوزير، الاستاذ العربي المساري، الذي أوكلت اليه حقيبة الاتصال كان، قبل ذلك، كاتبا عاما للنقابة الوطنية للصحافة.

كما يعود هذا الاهتمام الى ما عرفته مختلف قطاعات الاعلام من حركية احتجاجية لم يسبق لها مثيل في تاريخ المغرب ما بعد الاستقلال وقد فرضت هذه الحركة نفسها بقوة في الساحة الوطنية مما جعل منها مكونا اساسيا في المشهد الاعلامي الوطني.

ـ الاعلام في التصريح الحكومي

انطلاقا من الانتظارات التي كان من المأمول ان تستجيب لها حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي في المجال الاعلامي، وخاصة الاعلام السمعي البصري، باعتباره كان محط انتقادات شديدة ومتواصلة من قبل الاحزاب التي شكلت النواة الصلبة «لحكومة التناوب» انشد الرأي العام الوطني والاوساط الصحافية على وجه الخصوص الى ما سيتضمنه التصريح الحكومي في هذا الباب، وقد ورد في هذا التصريح «أن الحكومة ستنهج سياسة ترمي الى أعداد المغرب وتمكينه من ولوج عالم الاعلام والمعرفة ولهذا الغرض ستحدد الحكومة استراتيجية وطنية في ميدان الاعلام والاتصال عبر مقاربة شمولية ومندمجة للبريد والمواصلات والاعلاميات والوسائل السمعية البصرية والاتصال،

وستحرص الحكومة في نطاق هذه الاستراتيجية على تعميم استعمال تكنولوجيات الاعلام في مختلف المرافق الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحرير القطاع مع التحكم في مساره بتشجيع منافسة ديناميكية في هذا المجال وضمان الحق في الاعلام والمعرفة ووضع مخطط لتنمية الطرق السيارة للاعلام ضمن برنامج تجهيز البلاد في هذا المجال».

ويضيف التصريح الحكومي أنه «في ميدان الاتصال بالذات ستعمل الحكومة على وضع اطار عام يمكن من تقوية وتوسيع حرية التعبير والاعلام على أساس احترام التعددية والاستقلالية والارتباط بالمجتمع واعتماد الانفتاح والمهنية في وسائل الاعلام، كما ستعمل الحكومة على تحيين توصيات المناظرة الوطنية الاولى حول الاعلام والاتصال، وتنمية الانتاج الوطني السمعي ـ البصري والقطاع السينمائي ودعم الصحافة ووسائل الاعلام وانعاشها».

فهل عرفت سنة 1998 بداية تنفيذ ما ورد في التصريح الحكومي؟

لقد صرح وزير الاتصال عقب تشكيل الحكومة وتنصيبها بأن أول ما سيقدم عليه هو فتح كتاب المناظرة الوطنية الاولى للاعلام والاتصال لتحيين توصياتها ومتابعة تنفيذها.

كما أكد نفس الوزير خلال حفل تسليم السلط يوم 14 مارس 1998 بأنه سيستهل برنامجه الوزاري بتغيير نشرات الاخبار في الاذاعة والتلفزة المغربية.

ـ لجنة متابعة توصيات المناظرة

لقد عقد وزير الاتصال اجتماعات عدة للجنة متابعة المناظرة، وبدأت هذه اللجنة فعلا في مراجعة توصيات المناظرة. ويلاحظ أن اجتماعات هذه اللجنة عرفت وثيرتها بعض الفتور بعد أن بدأت عملها بحماس.

وقد هيأت لجنة المتابعة مشروع قانون اطار حول السمعي ـ البصري أكد على ضرورة ان يصبح الاتصال السمعي البصري حرا، ومما نص عليه هذا المشروع أن منشآت الاعلام السمعي ـ البصري العمومية مصلحة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال التحريري والمالي والمهني عن السلطة التنفيذية كما لا تخضع لأي تأثير خارجي سياسي أو مالي، وتلتزم بقانون الصحافة واحترام التعددية السياسية والثقافية واداب وأخلاقيات المهنة.

كما تطرق المشروع الى عدة قضايا أخرى مثل شروط انشاء إذاعات أو تلفزات إقليمية أو جهوية من قبل الجماعات المنتخبة، وإحداث واستعمال منشآت الاتصال السمعي ـ البصري الخاصة.. الى غير ذلك من القضايا.

واهتمت لجنة المتابعة بوضعية وكالة المغرب العربي للأنباء، حيث خرجت بتوصيات تتعلق بالجانب القانوني والمهني.

فعلى الصعيد القانوني أوصت اللجنة بتعديل ظهير 1977 الخاص بإحداث الوكالة، ودعت في هذا السياق الى توطيد استقلاليتها كمؤسسة صحفية وتوسيع انفتاحها، كما أوصت بتوسيع المجلس الاداري للوكالة باشراك زبنائها والهيآت التمثيلية الوطنية والمهنية في تحديد توجهاتها العامة واختياراتها الاساسية، إضافة الى انها أوصت باصدار نظام أساسي جديد للوكالة.

وعلى المستوى المهني أوصت اللجنة بالعودة الى نظام الاداء، واحترام منتوج الوكالة من لدن وسائل الاعلام، والرفع من أجور الصحفيين بالوكالة.

ومن جهة أخرى هيأت اللجنة مسودة أولية لمشروع يتعلق بإحداث الهيئة العليا للاعلام والاتصال باعتبارها هيأة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والحياد الكامل تجاه الحكومة وأجهزتها وكافة الاحزاب السياسية والهيآت النقابية والجمعيات.

ـ في الاعلام السمعي ـ البصري

وعلى مستوى ثان وانطلاقا مما أكده السيد وزير الاتصال بأنه يسعى الى «تغيير العقليات وليس الاشخاص»، عقد عدة اجتماعات مع هيآت تحرير الاذاعة والتلفزة قصد إحداث تغييرات في الاخبار إلا أن هذا العمل لم يكتب له الاستمرار وبلوغ النتائج المرجوة منه. ويعزى توقف هذا العمل الى خلافات بين الوزير ومدير الاذاعة والتلفزة، وهي خلافات كانت من الحدة الى حد طالب فيه الوزير بارجاع الموظفين التابعين لوزارة الداخلية الى اداراتهم الاصلية.

ومن الواضح أن مسألة التغيير بالاذاعة والتلفزة المغربية أسالت مدادا كثيرا في سنة 1998، إذ كانت ضمن الانشغالات الاولى للفعاليات السياسية المغربية ولعدد من مكونات ما يطلق عليه المجتمع المدني. وكان من المبادرات التي تمت بهذا الشأن أرضية هيأتها النقابة الوطنية للصحافة ووجهتها الى منظمات وطنية ذات صلة بمجال الاعلام وحقوق الانسان والثقافة والفن، وذلك بغرض تأسيس منتدى برنامجه المطالبة بدمقرطة وسائل الاعلام العمومية.

وعلى العموم فإن سنة 1998 لم تعرف اي تحول في أوضاع مؤسسة الاذاعة والتلفزة المغربية سواء علي مستوى توجهها أو على مستوى الاوضاع المهنية والمادية والاجتماعية للعاملين.

وإذا كانت القناة الأولى قد أخذت الصدارة في الاهتمام بأوضاع الحقل الاعلامي السمعي ـ البصري خلال السنة التي نحن بصددها، فإن ذلك لا ينفي أن واقع القناة الثانية كان أيضا محط اهتمام الرأي العام الوطني والأوساط الصحافية وخاصة رأسمالها وأحوالها المالية اضافة الى قضايا تتعلق بهيكلتها وتوجهاتها وأنماط التعاقد الذي تبرمه مع العاملين بها.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن الحكومة المغربية قررت الاحتفاظ بأغلبية أسهم القناة الثانية في ملكية الدولة وأن يفتح الباقي من الاسهم في وجه الخواص.

وكانت وزارة المالية قد احترمت ودافعت عن خوصصة القناة.

ومن جهة اخرى لم تعرف الأوضاع المهنية والمادية للعاملين بالقناة أي تحسن مما أدى الى احتجاجات متكررة.

ـ في الصحافة المكتوبة

ومن المعلوم أن أغلب الصحف بالمغرب ـ اذا ما استثنينا بعض الاسبوعيات ـ تابعة للأحزاب السياسية.. الامر الذي أدى الى ترقب كيف ستتعامل الصحافة المكتوبة مع التحولات السياسية التي عرفها المغرب سنة 1998 والتي كان مفتاحها الاساسي تشكيل حكومة التناوب.

منذ الوهلة الأولى يبدو أن الصحافة المكتوبة لم تعرف سنة 1998 أي تغيير ملموس باستثناء أن الصحافة التي كانت موالية للحكومة أصبحت معارضة في حين أصبح بعض الصحف المعارضة مؤيدة للحكومة ومدافعة عن برامجها وبعضها الاخير اتخذ موقفا ملتبسا يمزج بين النقد والتأييد.

وإذا كان من الطبيعي أن تتحول صحافة الاغلبية السابقة الى منابر معارضة، فإن المتتبعين يؤكدون أنها تقوم بذلك بدون استراتيجية محددة، سوى معارضة كل ما تأتي به الحكومة، بل وذهبت الى تبني آراء ومواقف كانت تدافع عنها المعارضة السابقة في صحفها، وعلى الرغم من بعض التحسينات التي أحدثتها بعض الصحف على شكلها وهيئات تحريرها فإنها بقيت تراوح المكان بدليل أن مبيعاتها لم تعرف تغييرا ملموسا.

أما الصحف التابعة للأحزاب المكونة لحكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي فإنها وكما سبق الذكر لم تنهج كلها نفس النهج في تعاملها مع الأحداث.

والمثير في هذا المشهد أن صحفا تابعة لأحزاب رئيسية في الحكومة كالصحيفتين الاستقلاليتين سلكت أقلامها مسلك النقد أكثر من تنوير الرأي العام بما تقوم به الحكومة.. كما أن التي سلكت الطريق الآخر لم تبلور استراتيجية محددة المعالم في الدفاع عما تقوم به الحكومة وتحذيرها من المخاطر والمزالق التي تحدق بها، وذلك على الرغم من بعض المبادرات التي قامت بها الحكومة، لتطوير أداء عمل الصحف التابعة للأحزاب المكونة لها.

ولعل من بين القضايا التي لفتت الانتباه خلال سنة 1998 استمرار بعض الوزراء على رأس صحف الاحزاب التي ينتمون لها أو يتزعمونها.

وقد وصل الاهتمام بهذه القضية الى طرحها بالبرلمان، فكان جواب الحكومة على

لسان الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان أن الامر لا يتعلق بمقاولات تجارية وأن الوزراء المعنيين هم مديرون سياسيون وليسوا مديرين تجاريين أو ماليين.

الى هذا، فقد أثيرت مسألة الاستقلالية في الصحافة خلال سنة 1998، وكانت موضوع عدة تظاهرات وندوات، وتباينت الآراء في هذا الصدد بين قائل بأن تطور الصحافة رهين باستقلالها عن الأحزاب السياسية التي مازالت تابعة لها.. وبين من ذهب أن الاستقلالية في الاعلام لا تعني الحياد، بل تعني الموضوعية المستندة على مقاييس العمل الاحترافي الصحافي المحترم لأخلاقيات المهنة والمبني على سيادة علاقات تعاقدية بين العاملين ومالكي المؤسسة سواء كانوا ادارات أو أحزابا أو مجموعات مالية..

وهناك من يضيف الى هذا أن الدعوة الى استقلالية الصحف عن الأحزاب السياسية دعوة غير منطقية لأنها لا تتلاءم وتطور المشهد الاعلامي المغربي الحالي، إذ أن هذه الدعوة لن تستقيم إذا قطعت دمقرطة الاعلام الرسمي وخاصة السمعي ـ البصري أشواطا كبيرة الى الامام.

ولعل من بين القضايا الساخنة التي أثيرت سنة 1998، والتي لها علاقة بمهنية وأخلاقية الصحافة الاستجواب الذي نشرته صحيفة «لوجورنال» مع رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو والذي أرفقته في عددها ليوم 98.12.5 بما اعتبرته الجريدة استطلاعا حول مواقف الشعب المغربي من العلاقة مع اسرائيل، كانت خلاصته الرئيسية أن أغلبية الشعب المغربي تساند التطبيع.

لقد كان هذا الموضوع مثار جدال حاد وسط الصحفيين تجاوز الحدث الى نقاش حدود المهنة في العمل الاعلامي، وكان الرأي الغالب هو أن على الممارسة الصحافية وتحت أي مبرر ألا تتحدى مشاعر الشعب المغربي ومقوماته الفكرية والوجودية بل إن أخلاقية المهنة ومهنية الممارسة الصحافية لا يمكن لها أن تتعارضا واحترام هذه المشاعر وهذه المقومات.

ـ الاحتجاجات النقابية

إن الحديث عن الاحتجاجات النقابية في الحقل الاعلامي يرتبط بالضرورة بالخطوات التي أقدمت عليها النقابة الوطنية للصحافة سنة 1998 حيث بادرت هذه الأخيرة، مع بداية الدخول الاجتماعي الى عقد اجتماع لمجلسها الاداري للتداول في شؤون الصحافة والصحافيين واتخاذ القرارات الضرورية للدفاع عن مصالحهم.

ففي يوم 3 أكتوبر عقد المجلس الاداري للنقابة الوطنية للصحافة اجتماعه العادي، حيث ناقش تقريرا تقدم به المكتب الوطني، استعرض من خلاله الأنشطة التي قام بها ما بين دورتي المجلس، ودعا الاعضاء الى التعبئة للدفاع عن المطالب.

وفي البلاغ الصادر عن المجلس في نفس اليوم سجلت النقابة :

• القلق تجاه اللامبالاة التي يتعامل بها الفاعلون السياسيون مع مختلف التحديات التي تواجه الاعلام المغربي.

• ضرورة تسوية أوضاع الصحافيين سواء داخل القطاع العام أو الخاص، عبر علاقات تعاقدية واضحة.

• تفويت القناة الثانية لا يمكن أن يتم إلا في إطاره القانوني وبدفتر تحملات واضح يوضع بتشاور مع الصحافيين والعاملين بالقناة.

• الدعوة الى استئناف الحوار الاجتماعي.

• دعوة كافة اعضاء النقابة الى التعبئة الشاملة لخوض المعارك التي تقترحها عليهم النقابة.

• الاتفاق على برنامج يشمل تنظيم تظاهرات ومبادرات للدفاع عن أخلاقيات المهنة، ودعوة جمعيات من المجتمع المدني لتشكيل إطار وطني للمطالبة بدمقرطة وسائل الاعلام العمومية، إضافة الى الاستمرار في التعبئة داخل المؤسسات من أجل الشروع في تنظيم أشكال نضالية لتحقيق المطالب..

وفي هذا السياق بادرت النقابة الى بعث مذكرات الى المسؤولين تتضمن مجمل مطالب العاملين كما عقدت اجتماعات مع وزير الاتصال، ووزير الاقتصاد والمالية، وبعثت بمذكرات الى مديري المؤسسات الخاصة في الصحافة المكتوبة ومدير وكالة المغرب العربي للأنباء.

ومن جهة أخري تم عقد اجتماعات مع مختلف القطاعات للتحضير لحركات احتجاجية في القطاع.

وقد تجسد أول احتجاج في تجاوب الصحافيين مع دعوة النقابة الوطنية للصحافة جميع الفاعلين الى حمل الشارة يوم 15 نونبر، بمناسبة اليوم الوطني للاعلام والاتصال.

كما قام الصحافيون بالقناة الثانية بوقفة احتجاجية لمدة ساعة، مع حمل الشارة طيلة ذلك اليوم، وذلك بعد عدة اجتماعات مع إدارة القناة ومع النقابة الوطنية للصحافة المغربية، علما بأن المستخدمين في القناة الثانية منضوون تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

ومن بين المطالب التي تم طرحها: الزيادة في الأجور والتعويضات عن الأعمال الليلية والحالات الاستثنائية والتعويض عن المخاطر، وعن السكن والنقل والأعياد، اضافة الى صياغة اتفاقية جماعية تشمل كل العاملين بالقناة.

وفي أول بادرة من نوعها حمل العاملون بالاذاعة والتلفزة الشارة وتجمع عدد كبير

من العاملين في المؤسسات العمومية صباح يوم 24 دجنبر 1998 أمام مبنى الاذاعة والتلفزة بحضور عدد كبير من ممثلي وسائل الاعلام الوطنية والدولية.

وعرفت جريدة الانباء حركة احتجاجية مماثلة في نفس اليوم كما شهدت مقرات النقابة اجتماعات للتحضير الى تحركات احتجاجية في الصحافة المكتوبة.

لقد كان الحقل الاعلامي بالمغرب، سواء منه الاعلام السمعي البصري خلال سنة 1998، أو الصحافة المكتوبة محور اهتمام كبير وجدال حاد داخل الرأي العام الوطني بصفة عامة وداخل الاوساط الصحافية والفاعلين السياسيين بشكل عام.

كما عرف العمل النقابي في المجال قفزة نوعية من حيث مبادرة بعض المؤسسات العمومية ولأول مرة في تاريخها الحديث على الاحتجاج المباشر متجاوزة أسلوب رفع المطالب عن طريق المذكرات، ولعل هذا يرتبط من جهة باستنفاذهم لجميع الطرق الأخرى للمطالبة باهتمام المسؤولين بأوضاعهم، ويرتبط من جهة أخرى باتساع رقعة احترام الحريات العامة والفردية مع تشكيل حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي.

وبديهي أن يكون الاهتمام بهذا المجال كبيرا، بعد أن دخل المغرب منعطفا آخر في تحوله الديمقراطي، باعتبار أن تطور الاعلام ودمقرطته، في بلد معين، يؤشر على مدى تقدم الوعي والممارسة الديمقراطيين به.

وإذا كان من مهام الاعلام العمومي، وخاصة منه السمعي ـ البصري.. تنمية التواصل مع مكونات المجتمع والتعريف بنشاطه وتنوير الرأي العام وتنمية ذوقه وصيانته، والحفاظ على الهوية الثقافية والوطنية فإن احتداد الخلافات خلال سنة 1998 يعود الى ما تولى له من أهمية من قبل الفاعلين السياسيين كوسيلة للتواصل في مجتمع ـ كمجتمعنا ـ يشكل الأميون غالبية أفراده، ونسبة الاعتياد على القراءة منخفضة به بشكل مثير للانتباه.

لقد أجمعت كل المكونات الفاعلة في المجتمع وفي حقل الاعلام، على توصيات المناظرة الوطنية الأولى وبادرت وزارة الاتصال الى تحيين بعض هذه التوصيات وكونت لجنة لمتابعة تنفيذها، غير أن مجريات وقائع هذا الحقل، وعمليات شد الحبل التي عرفتها السنة التي نحن بصددها تؤكد أن مجال الاعلام بشكل عام والاعلام السمعي ـ البصري يتطلب توافقا فعليا بين المكونات الرئيسية للمشهد السياسي المغربي، حتى يستطيع مسايرة التغيرات التي تعرفها مجالات أخرى في سياق شعار التغيير الذي يشكل عنوان المرحلة بالمغرب.

2.3 . التـــربيـــة والتعليـــم

لقد أكد صاحب الجلالة في خطاب العرش سنة 1998 على «ضرورة اصلاح نظام التعليم الذي لم يعد يساير متطلبات العصر»، وذكر جلالته في خطاب 9 يوليوز «يجب ألا يكون هناك أي انقطاع في تكوين الشخص المغربي، منذ طفولته الى شيخوخته، حيث ينبغي أن يجد التكوين الصالح والتعليم الاساسي والتربية بعيدا عن الحرمان وعن الحسد وعن كراهية الآخرين». وورد في التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الاول امام البرلمان في أبريل 1998: «إن عمل الحكومة سيجعل كأولوية أساسية وضع إصلاح شامل لنظام التربية والتكوين يوفر فرصا متكافئة لجميع المواطنين في ميدان المعرفة والحداثة والثقافة والتشغيل، وهذا الإصلاح الذي سيرتكز على القيم الأخلاقية والروحية التي تكون هويتنا سيرفع من قيمة الرأسمال البشري ويعبئ الموارد البشرية المتوفرة في النظام التربوي ويعتمد مبادئ التضامن الوطني والخدمة العمومية»، كما تحدث التصريح الحكومي عن «امتلاك ناصية اللغة الوطنية والتفتح على اللغات الاجنبية... واذكاء القدرة على التواصل وتنمية روح التفكير والمبادرة، والإلمام الجيد بالمواد العلمية والتكنولوجية وتعميم تدريجي لاستعمال التكنولوجيات الجديدة وتشجيع وتأطير التعليم الخاص».

وبالمقارنة مع الحكومات السابقة تميزت حكومة التناوب بإحداث وزارة مكلفة بالتعليم الثانوي والتقني وكتابة الدولة في البحث العلمي مما جعل قطاع التربية والتكوين موزعا بين مسؤولين ينتمون لأربعة أحزاب:

التقدم والاشتراكية، التجمع الوطني للاحرار، الحزب الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (التكوين المهني).

وتميز عمل جل الوزراء المشرفين على القطاع بمبادرات متعددة على مستوى التواصل والاعلام والزيارات الميدانية والايام الدراسية واللقاءات المباشرة مع هيآت التدريس والجمعيات العلمية وجمعيات اولياء التلاميذ وكذا الاستشارات الواسعة والمكثفة مع مختلف الفاعلين المباشرين او غير المباشرين (جماعات محلية، الجهات...) في الحقل التعليمي،

وبموازاة ذلك تم تكثيف الاتصالات مع النقابات ضمن «نهج الاشراك وثقافة الحوار» المندرجين في توجهات حكومة التناوب، وكذا ارسال مجموعة من الاشارات جعلت الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم مثلا يصرح في استجواب صحفي (يوليوز 98): «إننا في حوار متواصل مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم الثانوي والتقني من أجل تسوية مجمل النقط المطلبية. وما سمعناه من تأكيدات تفيد فتح علاقات جديدة تجعل الفاعلين النقابيين في قلب كل ما هو مطروح في ميدان التعليم...

وإن ما لمسناه وسجلناه من مؤشرات ومبادرات ايجابية في الاسابيع الاخيرة ليؤكد وجود إرادة وحصول القناعة لدى المسؤولين بقطاع التعليم بضرورة رد الاعتبار للتعليم والعاملين به، واعتبار النقابة وممثلي الشغيلة التعليمية شريكا حقيقيا في كل ما يهم حقل التربية والتعليم»، واعلن كذلك الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي في استجواب صحفي (شتنبر 1998): «شعرنا بأن هناك إرادة قوية للدفع بموضوع الإصلاح الشمولي للتعليم العالي الى الأمام، وإيجاد الحلول الضرورية لذلك. ولا يمكن إلا ان نتفق مع المسؤولين على هذا التوجه. كما أكد الوزيران استعدادهما للعمل مع الاساتذة والنقابة من اجل الوصول الى حلول توافقية لا تقصي احدا».

وبالفعل فلم تعرف سنة 1998 أية حركة احتجاجية في قطاع التعليم، كما تم:

- إلغاء المذكرة 504 التي كانت تمنع الموظفين من التسجيل في الجامعة.

- الالتزام بمعالجة ملف الموقوفين والمطرودين ولأسباب نقابية وسياسية والمعفى عنهم.

- فتح جولات أولى للحوار حول مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

- اشراك اللجان الثنائية وممثلي النقابات التعليمية في معالجة ملف الحركة الانتقالية. ومن 92970 ملفا تراوحت النسب العامة للإرضاء ما بين 3٪ بالنسبة للتكليف بمهام الادارة التربوية و43٪ بالنسبة للالتحاق بالأزواج.

- الشروع في معالجة ملف المجندين المحتفظ بهم.

- معالجة قضية الترقية الداخلية الاستثنائية المتضمنة في التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 بين الحكومة والمركزيات النقابية.

- معالجة قضية الشطر الثالث من التعويضات بالنسبة للأساتذة الباحثين.

وزارة التربية الوطنية

* تعميم التعليم الأساسي وتحسين النظام التربوي وإصلاح البرامج.

اعتبر وزير التربية الوطنية أن الاحتفاظ بنفس الوتيرة التي سارت عليها الحكومات السابقة منذ عشر سنين لن يسمح بتعميم السلك الاول إلا في سنة 2010، ولن يبلغ التمدرس في السلك الثانوي نسبة 70٪ كحد اقصى إلا في سنة 2014 وبذلك سيحرم من التمدرس 2 100 000 من الإطفال المتراوحة أعمارهم بين 7 سنين و15 سنة.

وأشار التقرير العالمي حول التربية الذي نشرته اليونسكو سنة 1998 إلى أن نسب التمدرس الخام بالمغرب، مقارنة مع الدول السائرة في طريق النمو، سجلت تأخرا بمعدل 20٪ بالنسبة للتعليم الابتدائي و10٪ بالنسبة للتعليمين الاعدادي والثانوي. وتبقى نسب التمدرس منخفضة اطلاقا ومقارنة بنسب التمدرس في البلدان المماثلة:

- نسبة تمدرس الاطفال ما بين 7 و12 سنة تبلغ 79،5٪ (96٪ في الوسط الحضري و65،5٪ في الوسط القروي).

- نسبة التمدرس ما بين 13 و15 سنة تبلغ 46،5٪.

- نسبة التمدرس ما بين 16 و18 سنة تبلغ 26،6٪.

وتتميز المنظومة التعليمية في المغرب بنسبة هدر جد عالية، فمن بين 100 طفل عمرهم 7 سنين، يدخل المدرسة 85، ويلتحق بالاعدادي 45، ويتم السلك الاعدادي 32، ويدخل الثانوي 22، ويبلغ نهايته 17، ويحصل على الباكالوريا 10، وينزل هذا الرقم الاخير الى 7 في العالم القروي.

كما تدل الارقام المتعلقة بالتوجيه ان 51٪ من التلاميذ يوجهون الي الشعب الادبية و40٪ الى شعبة العلوم التجريبية و5٪ الى الشعب التجارية والتقنية و4٪ الى الشعب الرياضية. وخلال سنة 97 - 1998 كانت نسب نتائج امتحانات الانتقال من سلك الى آخر كالتالي:

- نسبة الانتقال الي السلك الثاني من التعليم الاساسي 83،8٪.

- نسبة النجاح في امتحان الانتقال الى السلك الثانوي 44،6٪.

- نسبة النجاح في امتحان الباكالوريا بالنسبة لمرشحي المؤسسات العمومية 66،9٪.

ولقد عرف الدخول المدرسي 98 - 1999 تسجيل 621000 تلميذ جديد (20٪ + بالمقارنة مع السنة السابقة، 30٪+ في العالم القروي، و40٪+ بالنسبة للفتيات القرويات)، وارتفاع

مجموع عدد تلاميذ السلكين الاساسي والثانوي إلى 4752000 تلميذ أي بزيادة ٪7 موزعين كما يلي:

- 3 317 000 تلميذ في السلك الأول من التعليم الأساسي (٪6،6+) منهم 1538000 في الوسط القروي (٪11+).

- 1014000 تلميذ في السلك الثاني من التعليم الاساسي (٪10+)

- 422000 تلميذ في السلك الثانوي (٪5،8+)

وعلى صعيد آخر تعتبر وزارة التربية الوطنية ان «تركيبة ميزانيتها تحول دون اعادة توزيع الموارد داخل فصولها نظرا لرجحان كفة تحملات نفقات الأجور التي تبلغ ٪80 من مجموع الميزانية» مضيفة «إن محدودية الاعتمادات المخصصة للمعدات والتجهيز تظل مطروحة بحدة، مما يؤثر سلبا على مردودية النظام التربوبي، سواء على مستوى توفير المقاعد المدرسية الضرورية أو على مستوى جودة الخدمات التربوية». وفعلا فإذا كانت النفقات المخصصة للأجور تمثل اكثر من ٪36 من نفقات أجور الدولة، فإن نفقات المعدات والأدوات لا تمثل إلا ٪4، ونفقات التجهيز ٪8،5 من ميزانية الدولة المخصصة لهذه الأبواب. وتسجل وزارة التربية الوطنية تراجع حصة ميزانية التجهيز من الميزانية العامة بأكثر من ٪50 في غضون العقدين الاخيرين مشددة: «وما هو أخطر من ذلك هو انه لا ينجز منها إلا معدل ٪40 في الآجال المحددة وأن ٪30 من هذه الميزانية لا يستعمل».

وفي سنة 1999، وفي إطار برنامج ميدا (برنامج الاولويات الاجتماعية) ومن أجل دعم استراتيجية الحكومة المغربية لفائدة تعميم التعليم استفاد المغرب من تمويل أوروبي بقيمة حوالي 600 مليون درهم، وستهم المرحلة الأولى التي خصصت لها 428 مليون درهم ثمانية اقاليم (شتوكة، الجديدة، فكيك، الخميسات، خنيفرة، العرائش، صفرو).

ومن جهة اخرى يرمي البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية تحقيق أربعة أهداف أساسية:

- محو الأمية وتشجيع التعليم غير النظامي عبر تكثيف الشراكة مع المنظمات غير الحكومية وقطاع التكوين المهني.، ويهم هذا البرنامج في انطلاقته 30 جمعية مشاركة وقد خصص له 17 مليون درهم برسم 98 - 1999، كما يتم الاعداد لخلق وكالة وطنية لمحاربة الأمية.

- تعميم التمدرس قصد تعميم السلك الأول من التعليم الأساسي على الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين 6 و11 سنة في الدخول المدرسي لسنة 2002، وتعميم السلك الثاني

من التـعـليم الأسـاسي في الدخـول المدرسي لـسنة 2008، وتمكين 40٪ على الاقل من كل شريحة عمرية من الوصول الى مستوى الباكالوريا في أفق سنة 2010.

- تحـسين مردودية النظـام التربوي اسـاسا عـبـر لا تمركز النـظام التربوي في اتجـاه تخويل صلاحيات واختصاصات اوسع للمصالح الخارجية للوزارة وكذا سياسة مدققة لتنمية الموارد البشرية.

- تحسين نوعية التعليم.

التعليم الثانوي والتقني

يشمل التعليم الثانوي والتقني:

- 551 مؤسسـة ثانوية منها 24 ثانوية تقنية صناعـية و54 ثانوية بها تعلـيم عام وتعليم تقني تجاري و32 ثانوية للتعليم الاصيل.

- 47500 إطار من بينهم 30911 أستاذا.

- 410 000 تلميـذا من بينهم 22000 في التعـليم التقني ومـا يقرب من 8000 تلمـيذا في التعليم الأصيل.

- 2269 طالبا بالأقسام التحضيرية للمدارس العليا للمهندسين.

- 1357 طالبا بالمدارس العليا للأساتذة.

لقد اشار التصريح الحكومي الى ضرورة «إعادة هيكلة قطاع التعليم الثانوي والتقني في اتجـاه تنميـة ورفع جـودة الخدمـات الاجـتمـاعيـة التي يقـدمـها. وفي إطار الاعـداد للايام الدراسيـة الاولى للتعليم الثـانوي والتقني، دعت الوزارة الوصـية ازيد من 100 مفكر مـغربي للاجـابة عن سـؤال مفـاده: اي تعليـم ثانوي لمغـرب القرن الواحـد والعـشـرين؟ ومما ورد في الكلمـة الافتـتاحـية للوزير المكلف بالـقطاع: «إن هذه الايام الدراسيـة عبـارة عن وقفـة فكرية لمعالجـة الاشكالية التي رسمت الى حد الآن مـختلف عمليات التـشخيص وافرزتهـا، ولانتاج اكـثر مـا يمكن من افكار وحلول حـولهـا، علنا نجد فـيـها مـا يمكننا من الاعـداد لهـيكلة قطاع التعليم الثانوي والتقني تدريجـيا، ومن الرفع من مستوى مخرجاته وتحـسين جودة سيروراته التعـليميـة والتعلمـية، وكـذلك من جعل هذا القطاع مـستـجيبا لحاجـات المجتـمع المدني على المستويين المحلي والجهوي ومنطبقا مع مقتضيات قانون الجهة».

ومن الأراء التي أفرزتها الأيام الدراسية الأولى للتعليم الثانوي والتقني:

ـ التفكير في مدة التعليم الثانوي وحصرها في أربع سنوات مع العودة الى مبدإ الجذع المشترك.

ـ توسيع شبكة المعاهد العليا المختصة وتوفير منافذ للتعليم التقني بالتعليم العالي.

ـ ضرورة اعداد نصوص تشريعية منظمة للتكوين المستمر انطلاقا من اعتبار هذا التكوين حقا وواجبا، وربط التكوين المستمر بحاجيات الفئات المستهدفة مع ايجاد حوافز لها للانخراط فيه.

ـ ضرورة الانتقال بالاكاديميات من حالتها الراهنة كمكاتب للامتحانات الى مرحلة البحث التربوي المنتج.

وفي اطار تقديم مشروع الميزانية أمام اعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين صرح وزير التعليم الثانوي والتقني: «اما الإختيارات الأساسية التي تنوي الإرتكاز عليها في تدبير الميزانية فيمكن تلخيصها في ترشيد وتدبير الموارد البشرية، وترشيد الموارد المادية، ودعم التعليم التقني، والإعتناء بالتعليم الأصيل، وإصلاح المناهج والبرامج، واللامركزة التدريجية للتدبير الإداري والتربوي، وتنمية التعاون الخارجي، وإنعاش المؤسسة الثانوية، والعمل من أجل تحسين الجانب الإجتماعي في القطاع وتكريس ثقافة المشاركة».

وبمناسبة الدخول المدرسي 98 ـ 1999 أعلن الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني في استجواب صحفي عن تدشين ثلاث مبادرات:

ـ تجهيز المؤسسات الثانوية باجهزة معلوماتية مرتبطة بالنيابات والأكاديميات والمركز بهدف خلق بنية تحتية من شأنها تكثيف التواصل وتعميم المعطيات في وقت حقيقي وتحديث آليات التسيير.

ـ تكوين مديري المؤسسات الثانوية بهدف الرفع من مؤهلاتهم في التسيير والتدبير.

ـ إعداد برنامج وطني طموح للتكوين المستمر «بتحفيزات وتشجيعات إدارية ومادية.. وسيسمح التكوين المستمر بنوع من الحركية للإرتقاء بوضعية الأساتذة».

وبخصوص الأكاديميات اعتبر الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني أن «المطلوب من الأكاديميات ألا تبقى مراكز للباكالوريا بل أن تقوم بدور بيداغوجي كامل».

كما ركز الوزير المكلف بالقطاع في مناسبات مختلفة على ضرورة:

ـ تنمية التعليم التقني وإعادة الإعتبار له، إذ أن طاقته الإستيعابية تقدر بـ 50.000

مقعد بينما لا يستقبل حاليا إلا 22000 تلميذا. ولقد صرح في استجواب لجون افريك: «أن التعليم التقني رمزي، لم ينل نصيبا كبيرا من الإهتمام، سيرد الإعتبار إلى مؤسساته، فالأوضاع تغيرت وبدأت تحتل التقنيات مكانة مرموقة.... وستقوم الوزارة في الأشهر المقبلة بحملة تحسيسية لفائدة التعليم التقني».

- إعادة الإعتبار للثانويات عبر «إصلاح منهجي للمؤسسات الثانوية، مع الطموح لأن تصير مناطق إشعاع في مجتمعنا»، و«ذات جاذبية بحيث يصير هذا القطاع منطقة متقدمة إجتماعيا».

- جعل التكوين المستمر هدفا أساسيا، وتفعيل المدارس العليا للأساتذة ومن المبادرات والأنشطة العديدة التي قامت بها الوزارة بالتعليم الثانوي والتقني.

- إصدار «الثانوي والتقني» وهي نشرة داخلية شهرية.

- تنظيم يوم دراسي حول إدراج مادة الشأن المحلي في الباكالوريا إستجابة لما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة إفتتاح المناظرة السابعة للجماعات المحلية.

- تنظيم يوم دراسي حول أهداف وغايات التبريز.

- الأولمبياد الوطنية الأولى للرياضيات.

وفي مجال تنشيط الحياة الثقافية في الثانوي ترمي مجهودات الوزارة إلى تنفيذ مشروع لصيانة التراث التربوي والتعليمي من خلال إنشاء متاحف علمية تتضمن أجيالا متعاقبة من الأدوات التعليمية والكتب المدرسية وكذا إلى إرساء قناة تلفزية تربوية. وإنسجاما مع ميثاق حسن التدبير اتخذت الوزارة عددا من التدابير والإجراءات الرامية إلى ترشيد النفقات وإضفاء الشفافية والمساواة في إبرام الصفقات وتوفير شروط المنافسة السليمة وهكذا تم:

- إلغاء أربع صفقات في أبريل 1998.

- تمديد صياغة دفاتر التحملات.

- تمديد آجال الاشهار من 15 الى 35 يوما، ونشر الإعلانات في أكثر من صحيفتين.

- إسناد العروض مادة بدل اسنادها بالجملة.

وفي مجال تعزيز التعاون والشراكة وقعت الوزارة إتفاقية شراكة مع الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان من أجل تكريس الثقافة المتعلقة بهذه الحقوق في البرامج التعليمية، وإتفاقيات مع مجموعة من الوزارات.

وبمناسبة الدخول المدرسي 98 ـ 1999 فتحت 14 ثانوية أبوابها ثم تم إبرام الصفقات اللازمة لتجهيز 191 ثانوية أخرى بالعتاد الديداكتيكي.

التعليم العالي والبحث العلمي:

بلغ عدد الطلبة الجامعيين في الدخول الجامعي 98 ـ 1999، 255907 طالبا يؤطرهم 9607 استاذ باحث في 14 جامعة.

ولقد انكب عمل وزارة التعليم العالي أساسا على إنجاز دراسات أولية تتعلق بمشروع إحداث:

- وكالة للتقييم والإعتماد.
- المركز الوطني للأعمال الإجتماعية والثقافية.
- مرصد الدراسات والتشغيل.
- تعزيز الشبكة المعلوماتية.
- إصلاح الأسلاك الأولى الجامعية.

وتميزت الساحة الجامعية بردود فعل محدودة ومحلية كتعبير عن:

- الاستياء من محدودية الدعم المالي الاستثنائي لإنطلاق وحدات البحث والتكوين.
- عدم الرضى عن أسلوب ونتائج عمليات التقويم الخاصة بإجازة مشاريع البحث المقترحة في إطار برنامج دعم البحث العلمي (PARS).

ولقد وصل عدد الطلبة المسجلين في السلك الثالث سنة 98 ـ 1999 إلى 14900 طالبا منهم 3978 مسجلين في دكتوراه الدولة و3790 في الدكتوراه. ويتوزع هؤلاء الطلبة حسب التخصصات التالية:

40،6٪ في العلوم والتقنيات، و36،8٪ في الآداب والعلوم الإنسانية و22،65٪ في العلوم الإجتماعية.

ووصل عدد المختبرات ووحدات البحث إلى حوالي 1000 موزعة على 118 مؤسسة عمومية وخصوصية، 90٪ منها تنتمي للقطاع العمومي و9٪ للقطاع شبه العمومي و1٪ للقطاع الخاص، وتتمركز 337 منها بالرباط. وحسب القطاعات يأتي قطاع الزراعة بمعدل

٪55 من مجموع مختبرات ووحدات البحث، ويليه قطاع الماء بـ٪16 وقطاع الصحة ٪12، والطاقة ٪7، والصيد البحري ٪4 ثم البيئة ٪3.

وفيما يخص وحدات التكوين والبحث فلقد وصل عددها الى 550 وحدة منها ٪53،3 في ميدان العلوم والعلوم والتقنيات، و٪29،26 في الآداب والعلوم الإنسانية و٪19،2 في ميدان العلوم الإقتصادية والقانونية والإجتماعية وعلوم الإدارة والتدبير.

وفي سنة 1998 ـ 1999 احدث لأول مرة بند خاص (إنعاش البحث العلمي) في ميزانية الدولة من أجل تمويل البحث العلمي برصيد قدره 45 مليون درهم. كما خصصت مجموعة من المقاولات ما يناهز 60 مليون درهم للأنشطة في مجال البحث التنموي. وبصفة عامة فإن الحصة التي يخصصها المغرب في الوقت الراهن لتمويل البحث العلمي لا تتجاوز ٪0،3 من دخله القومي الخام. ولتجاوز هذه الإكراهات تعمل كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي على إخراج الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي الذي ورد في التصريح الحكومي أمام البرلمان إلى الوجود، كما أن السلطة الوصية قامت في يوليوز 98 باستشارة واسعة لتحديد الحاجيات المعبر عنها من طرف المجالس الجهوية وكبار الفاعلين الإقتصاديين.

وفي مناسبات عدة أثار كاتب الدولة في البحث العلمي ضرورة خلق آليات لتنسيق أنشطة البحث العلمي حيث «ان ترشيد الإمكانيات البشرية والمالية المتوفرة والتي يجب توفيرها يتطلب تنسيقا مؤسساتيا حقيقيا قادرا على خلق تعاضد ضروري بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين حول برامج أبحاث لها أهداف إقتصادية وإجتماعية ذات أسبقية». وبالتالي ترى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي ضرورة:

ـ خلق هيئات تمثيلية للتشاور في مجال سياسة البحث العلمي بالمساهمة في:

* توجيه البحث العلمي وتحديد الاولويات والبرامج الوطنية.

* تنسيق ومتابعة السياسة الحكومية في مجال البحث العلمي.

* إحداث هيئات مكلفة بالتنسيق بين برامج البحث والعمل على إنجازها مع الانسجام الضروري بين هذه الهيآت.

3.3. الحركة الطلابية

عرفت الحركة الطلابية المغربية في الموسم الجامعي السابق عدة تطورات وأحداث مست مختلف جوانب الفعل الطلابي داخل الجامعة المغربية، ولئن كشفت هذه التطورات عن قوة الدينامية الداخلية للمشهد الطلابي فإنها بالمقابل أبرزت حدة الأزمة الذاتية للحركة الطلابية.

في هذا التقرير سنعمل على رصد وتجميع الوقائع المرتبطة بالحركة الطلابية، ثم الانخراط بعد ذلك في محاولة تحليل أبعادها ودلالاتها وصولا الى تقديم خلاصات استشرافية لمستقبل الحركة الطلابية.

تعترض عملية انجاز تقرير سنوي عن الحركة الطلابية عدة صعوبات تجد مرجعها في عدة عناصر نذكر منها: التنامي المتزايد للمؤسسات الجامعية، فضلا عن كثرتها أولا، تعدد الفاعلين في الحقل الطلابي سواء الرئيسيين منهم أو الثانويين ثانيا، والتباين الحاد في موازين القوى الطلابية من مدينة جامعية لأخرى وكذا من جهة لأخرى ثالثا، التعارض الحاد في استراتيجيات وتوجهات هؤلاء الفاعلين رابعا، وهو ما يجعل عملية رصد وتحليل التطور العام للحقل الطلابي، عملية معقدة ومركبة، مما يتطلب تناولها حسب الأبعاد المفصلية لدينامية المشهد الطلابي.

يمكن حصر هذه الأبعاد في أربعة، بعد مطلبي نقابي، بعد تنظيمي، بعد فصائلي ثم بعد ثقافي، ولا يعني تمييزنا لهذه المحاور أننا نتبنى نظرة تجزيئية للحقل الطلابي، بل إن الباعث على ذلك باعث منهجي يهدف لتجنب الوقوع في الخلط بين الأحداث، والاصابة بغبش الرؤية عند تداخلها وافتقاد الخيط الرابط بينها، كما أن لجوءنا الى تجميع خلاصات كل محور واستخلاص السيناريوهات المستقبلية لتطور آداء الحركة الطلابية يمكن من تحقيق نظرة تكاملية تستجمع مختلف عناصر المشهد الطلابي، وهو ما يدفعنا للتنبيه الى ضرورة استحضار التفاعلات التي تنشأ بين الابعاد الواردة آنفا.

1 ـ البعد النقابي المطلبي :

في البداية نستعرض أهم أحداث الموسم الجامعي السابق على الصعيد النقابي الاحتجاجي، ثم بعد ذلك سنعمد الى تحليلها.

أ ـ الـوقـائـع :

شهدت الساحة النقابية الطلابية :

98/10/13-12 : تدخل أجهزة الحرس الجامعي لتفريق الطلبة اثناء أداء الصلاة بكلية الحقوق ـ طريق الجديدة بالدار البيضاء.

98/10/14 : كلية الحقوق عين الشق تصدر بلاغا تعلن فيه عدم السماح لثمانية طلبة بدخول المؤسسة بدعوى الحفاظ على السير العادي للمؤسسة وذلك الى حين اتخاذ مجلس الكلية لقرار في حقهم.

98/10/15-13 : كلية العلوم عين الشق بالبيضاء تعرف احتكاكا بين الطلبة وأجهزة الحرس الجامعي أثناء قيام هذا الاخير بمنع التجمعات الطلابية النقابية، وقد عقد أساتذة الكلية جمعا عاما يوم 14-10-98 لاستنكار هذه الاحداث ودعوا الى سحب عناصر الحرس الجامعي.

98/10/19 : احتجاجات طلابية بكلية العلوم والتقنيات بالراشيدية بسبب المشاكل المرتبطة بصرف منح الطلبة.

98/11/01 : مداهمة عدد من المدرجات بكلية الحقوق بالمحمدية واصطدام مع الأساتذة للحيلولة دون اجراء انتخابات مكتب التعاضدية، وذلك من طرف أجهزة الحرس الجامعي وقوات السيمي، وقد تعرض عدد من الطلبة لإصابات جسيمة من جراء هذا التدخل العنيف.

98/11/2 : فض حلقة نقاش طلابية بالقوة من طرف أجهزة الحرس الجامعي بكلية الاداب بالمحمدية.

98/11/3 : وقفة احتجاجية لطلبة جامعة محمد الخامس على مشكل النقل.

98/11/4 : تجمع عام بكلية العلوم بنمسيك يتم فيه وضع ملف مطلبي لطلبة الكلية.

-98/11/ : احتجاجات طلابية بجامعة فاس دامت حوالي أسبوعين بسبب تراجع خدمات مطعم الحي الجامعي.

98/11/8 : تعاضدية كلية الحقوق مكناس تتقدم بملف مطلبي الى ادارة الكلية، إلا أن الادارة ترفض الحوار مما ادى الى توقف الدراسة، وتصاعد الاحتجاجات التي استمرت ما يزيد عن ثلاثة اسابيع، قدمت خلالها التعاضدية ما يزيد عن ثلاثة ملتمسات للحوار. أهم المطالب تركز على الدعوة الى تسوية أوضاع الطلبة المطرودين والمحرومين من المنح وبرمجة الدروس التوجيهية وتحسين خدمات المرافق الاجتماعية للكلية والجدولة الزمنية لإجراء الامتحانات، تجميد الحرس الجامعي واجلائه واحترام حق ممارسة العمل النقابي.

98/11/9 : تدخل أجهزة الحرس الجامعي لنزع الاعلانات النقابية للتعاضدية بكلية الآداب بالمحمدية.

98/11/10 : احتجاج نقابي دام 20 يوما بكلية الحقوق مكناس، رفضت الادارة خلاله التحاور مع مكتب التعاضدية وفي الوقت نفسه عمدت الى ايجاد حلول لمختلف المشاكل المطروحة في الملف المطلبي وتم ذلك بمشاركة كل من طلبة الطليعة والطلبة الديمقراطيين وطلبة الوحدة والتواصل وطلبة العدل والاحسان.

98/11/10 : منع تنظيم «أيام التعارف الطالبي» بكلية الاداب بالمحمدية ونزع الملصقات الحائطية والاعتداء على عدد من منظمي النشاط.

98/11/10 : معركة مطلبية حول المنحة بكليتي الاداب والحقوق بمراكش.

98/11/11 : اعتصام احتجاجي أمام باب كلية الحقوق - طريق الجديدة - للطلبة الموقوفين عن الدراسة، اعضاء مكتب التعاضدية ومجلس الطلبة، احتجز على اثرها احد الطلبة.

98/11/20 : مسيرة طلابية بجامعة طنجة من كلية العلوم والتقنيات الى كلية الحقوق بسبب مشكل النقل، وقد كانت المسيرة بتأطير من مختلف الاطراف الطلابية المتواجدة بالجامعة.

98/11/15-23 : احتجاجات نقابية مكثفة بالحي الجامعي مكناس (طلبة الوحدة والتواصل والطلبة الامازيغيون) وتضمنت المطالب: وقف استفزازات اجهزة الحرس الجامعي وبعض الاداريين ومعالجة مجموعة من المشاكل التي تعوق السير العادي للمؤسسة.

98/11/16-23 : مقاطعة للدروس بكل من كلية العلوم والاداب بالقنيطرة بسبب مشكل النقل.

98/11/24 : ادارة كلية العلوم عين الشق تصدر بلاغا تعلن فيه عدم السماح لتسعة طلبة من دخول المؤسسة بدعوى محاولاتهم المتكررة لعرقلة السير العادي للدراسة.

98/11/24 : مقاطعة للدروس لمدة ساعتين بكلية الحقوق بسبب مشكل النقل، وقد تم تخفيض التذكرة بعد هذه الاحتجاجات.

98/11/28 : الطلبة المطرودون من كليتي الحقوق والعلوم I بالبيضاء يدعون لوقفة احتجاجية على حرمانهم من حق متابعة الدراسة بدعوى نشاطهم النقابي.

98/11/26 : بلاغ عن ادارة كلية الحقوق مكناس يعلن أن باب الادارة مفتوح لكل الطلبة لتسوية وضعيتهم، وذلك بعد أن تراجعت عن استقبال التعاضدين وتدخل الحرس الجامعي لفض التجمعات الطلابية الاحتجاجية بالقوة.

98/11/27 : توتر وتكهرب الساحة الجامعية بكلية مكناس بسبب دعوة التعاضدية لتنظيم ندوة صحافية، كما أعلن الكاتب العام للتعاضدية عن اضراب للطعام احتجاجا على استمرار الادارة في رفض الحوار.

98/11/27-29 : رفض السماح بتنظيم أيام ثقافية بجامعة الحسن الاول بسطات وذلك دون ابداء مبررات واضحة مما خلف احتجاجات طلابية.

98/12/- : طيلة الاسبوع الاول شهد الحي الجامعي اعتصامات مستمرة بسبب طرد اعداد من الطلبة من الحي الجامعي وقد تم تأطير هذه الاعتصامات من طرف الطلبة القاعديين.

98/12/02 : وقفة احتجاجية بباب شالة بالرباط لطلبة جامعة محمد الخامس بسبب مشكل النقل.

دجنبر 98 : احتجاج نقابي بجامعة طنجة حول مشكل النقل الجامعي.

98/12/04 : مقاطعة الدروس بكلية الاداب والحقوق بجامعة محمد بن عبد الله ظهر المهراز بفاس وعسكرة الحرس الجامعي بعد الاحداث.

98/12/07 : الطلبة المتعرضون للتوقيف التعسفي عن الدراسة بسبب نشاطهم النقابي يرفعون رسالة تظلم في الموضوع للجهات المسؤولة والهيئات الحقوقية، 8 طلبة من كلية الحقوق، 9 من كلية العلوم و4 طلبة من كلية الاداب جامعة الحسن الثاني عين الشق.

98/12/10 : تزامنت في هذا اليوم وقفتان احتجاجيتان وطنيتان، الاولى دعا لها فصيل الطلبة الديموقراطيين أما الثانية فكانت من طرف طلبة الوحدة والتواصل وقد قادها

هذا الاخير في الجامعات التالية : الجديدة، البيضاء، فاس، القنيطرة، وجدة، اكادير، مراكش، تطوان، سطات، الراشدية، الرباط، بني ملال.

98/12/16 : تجمع عام بكلية العلوم بن مسيك يقرر الدعوة الى تأجيل الامتحانات وخوض احتجاجات طلابية يومي 18-98/12/19.

99/01/04 : اعتصام طلابي بكلية العلوم عين الشق يقرر مقاطعة الامتحانات حتى ارجاع الطلبة المطرودين.

99/01/06 : مقاطعة امتحانات كلية العلوم ظهر المهراز بفاس: تقوم الادارة على ضوء ذلك باغلاق الكلية.

99/01/08 : مقاطعة امتحانات كلية العلوم عين الشق بالبيضاء بسبب رفض الادارة السماح لثمانية مناضلين باجتياز الامتحانات بدعوى ممارسة العمل النقابي.

99/01/09 : تجمع عام بكلية العلوم ظهر المهراز تتشكل على إثره لجنة الحوار.

99/01/15 : تجمع عام بالحرم الجامعي لكلية العلوم - عين الشق - يعلن التضامن اللامشروط مع الطلبة الموقوفين ويقرر الاستمرار في مقاطعة الدراسة والامتحانات الى حين رجوعهم.

99/01/28 : مكتب فرع جامعة الحسن الثاني يدعو لوقفة وطنية تضامنا مع الطلبة الموقوفين.

99/02/03 : اصدار طلبة الوحدة والتواصل لعريضة استنكارية ضد التعامل اللامسؤول لادارة ظهر المهراز - كلية العلوم.

99/02/06 : صدور بلاغ عن القيدوم يعلن فيه تغيير الدورة الاستدراكية وتعويضها بالدورة الثانية وذلك بكلية العلوم ظهر المهراز.

99/02/06 : فتح ابواب كلية العلوم ظهر المهراز فاس بعد شهر من المقاطعة.

99/02/17: تجمع عام على صعيد كلية العلوم ظهر المهراز تنتخب خلاله لجن للحوار.

99/02/19 : رفض ادارة كلية العلوم ظهر المهراز للتمس حوار تقدمه لجنة الحوار الممثلة لطلاب المؤسسة.

99/03/18 : لجنة الحوار بكلية العلوم ظهر المهراز تدعو الى وقفة طلابية جامعية يوم

الجمعة 99/03/19 احتجاجا على تلاعب الادارة بمصير آلاف الطلاب والمتعلقة بكيفية معالجة مشكل عدم اجتياز الدورة الاولى لامتحانات الشطر الاول لكلية العلوم وقد تم في نهاية المطاف حل أزمة الامتحانات عبر توافق بين الادارة والطلبة يقوم على اجتياز امتحان بدورتين حتى يتمكن الطلاب من الاستعداد الجيد.

ب ـ تحليل عام :

في البداية، نشير الى أن هذا السرد لأهم التطورات المطلبية بالجامعة يبقى سردا نسبيا يعجز عن الاحاطة بكل تفصيلات العمل الاحتجاجي بحكم كثرة المؤسسات الجامعية (حوالي 80 مؤسسة) إلا أنه يصلح أرضية وعينة معبرة عن طبيعة الحيوية المطلبية والاحتجاجية للحركة الطلابية المغربية.

الخلاصات التحليلية لمجمل هذه الوقائع نجملها في النقط التالي :

ـ المطالب الموجهة للاحتجاجات الطلابية تتركز بالاساس على مطالب مادية تقنية (مشكلة النقل، المنح، الامتحانات..) بالاضافة الى مطالب خاصة بحرية النشاط الثقافي والعمل النقابي لاسيما بعد صدور دوريتي نونبر 98 وفبراير 99.

ـ بداية تنامي التركيز على قضية اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي والعمل على معالجة أزمة الجامعة المغربية. إلا أن حصيلة مختلف الجهود المبذولة لطرح هذه القضية مازالت ضعيفة ومحدودة الاثر.

ـ بعض المدن الجامعية تعرف زخما نضاليا هاما (فاس، مكناس، البيضاء) ويعكس ذلك حيوية لثلاثة اطراف طلابية، طلبة العدل والاحسان (البيضاء) طلبة الوحدة والتواصل (مكناس) والقاعديون (فاس) أما باقي المدن فالاحتجاجات الطلابية بها هي احتجاجات ظرفية ومحدودة وأحيانا باردة وهشة.

2 ـ البعد التنظيمي :

أهم الاحداث التي عرفها هذا الجانب تتمثل في مستويين، مستوى محلي تتعلق بعملية انشاء هياكل تحتية في الكليات والجامعات (تعاضديات، مكاتب الفروع، لجان الحوار...) ومستوى وطني خاص بخطوة تأسيس لجنة التنسيق الوطنية أو خلق اطارات طلابية جمعوية موازية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

منذ حوالي خمس عشرة سنة والمنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تعيش أزمة تنظيمية حادة تتمثل في غياب عدد من الأجهزة الوطنية والمحلية للمنظمة أولا تمثل

الموجود منها، ومن جهة ثانية عدم عقد المؤتمر، وصدور الدورية من جهة ثالثة، وهو ما انعكس على سير العمل النقابي الطلابي، حيث تضخم الملف الفصائلي وأصبحت المنظمة الطلابية لا تمثل إلا إطارا معنويا ورمزيا في ظل فراغ تنظيمي أي عدم وجوده كأداة تنظيمية قوية وفعالة مؤطرة لنضالات الحركة الطلابية. فوجود الفراغ التنظيمي أدى الى مواجهات فصائلية متعددة ومستمرة بين عموم الاطراف الطلابية تتعلق بكيفية تجاوز هذا الفراغ وموقعه من أولويات الحركة الطلابية المغربية وانضافت لذلك الحساسية السياسية المبالغ فيها لهذا الجانب أو ذاك سواء عند السلطة أو عند بعض القوى السياسية والتي ترى أن حسم ملف التنظيم داخل المنظمة الطلابية لصالح هذا الطرف أو ذاك سيكون له انعكاسات وازنة على اللعبة السياسية بل وحتى على مسار المسلسل الديموقراطي.

تأسيسا على ما سبق سنقوم بتحليل تطورات موسم 99/98 على ضوء مدى اسهامه في تجاوز الازمة التنظيمية لأوطم من جهة والاحتمالات المستقبلية لتطورها من جهة اخرى، بالنسبة للمستوى المحلي، فقد شهدت الاشهر الثلاثة الاولى من الموسم الجامعي دخول حوالي 35 مؤسسة جامعية في انتخابات طلابية لافراز تعاضديات ومجالس القاطنين، وقد أطر هذه العملية فصيل طلبة العدل والاحسان، الا في استثناءات قليلة، وقد تم انشاء هياكل موازية للتعاضديات في عدد من المؤسسات، الملاحظات التي اثيرت على هذا المسلسل متعددة، ونذكر منها على وجه الخصوص :

ـ ارتباطها بطلبة العدل والاحسان ومقاطعة جل الاطراف لها بحيث أن ما يزيد عن نصف الخريطة الجامعية، والتي لا يعرف سيطرة او وجودا نوعيا لطلبة العدل والاحسان بقي خارج تلك العملية، بل الاكثر من ذلك اصبحت كأنها شيئا خاصا بطلبة العدل والاحسان وبأنصار الفصيل.

ـ أن الهياكل الموازية للتعاضديات أثبتت فعالية مهمة في العمل النقابي (فاس، اكادير.. طنجة...).

ـ تراجع حجم المؤسسات التي عرفت انتخابات طلابية مقارنة مع المواسم الجامعية السابقة.

ـ تراجع سقف المشاركة الجماهيرية في الانتخابات الطلابية رغم تمديد آجال الاقتراع (متوسط أيام الاقتراع هو ثلاثة ايام)، وحسب تقديرات طلبة العدل والاحسان فإن النسبة هي 31,15٪، أما الاطراف الاخرى فهي تعتبرها في حدود 10٪. وقد اثيرت في هذا الصدد عدة تساؤلات عن طريقة احتساب نسب المشاركة في عدد من المؤسسات ككلية الاداب بن امسيك بالبيضاء وكلية العلوم والتقنيات بالمحمدية ومختلف الكليات والمؤسسات

الجامعية وكليات تطوان، اكادير وسطات وجل مؤسسات مكناس وبعكس هذا التراجع ضعف أوزمة العلاقة بين هذه الهياكل والجماهير.

ونضيف على أنه على المستوى المحلي، فقد تفاقمت أزمة العلاقة بين الفصائل والهياكل والتي كانت تعكس في العمق خلافات طلبة العدل والاحسان وغيرهم وهي الخلافات التي ارتبطت بحرية قيام الفصائل بالانشطة الثقافيةالخاصة بها، ونشير هنا الى ان الاطراف الأخرى تثير عدة اعتراضات على عملية الهيكلة المحلية (عدم احترام مقررات المؤتمر السادس عشر، استمرار الحملة ايام الاقتراع، تجاوزات اثناء التصويت، عدم شرعية الهيئات المشرفة) في حين نجد أن طلبة العدل والاحسان يعتبرون هذه المبررات غير صحيحة.

أما على المستوى الوطني، فإن أهم حدث سجل على الصعيد التنظيمي، يتمثل في تشكيل لجنة التنسيق الوطنية كمؤسسة قيادية على صعيد المنظمة الطلابية وتتولى التحضير لمؤتمرها، وذلك في شهر فبراير 1999، أثارت هذه الخطوة نقاشات سياسية ونقابية حادة، من جهة أولى اعتبر فصيل طلبة العدل والاحسان، صاحب الخطوة، أن تأسيس اللجنة هو افراز طبيعي لمسار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب خلال العقد الاخير، وأنه في قيامه بهذا العمل ليس الا محترما لإرادة الجماهير الطلابية، وهو الشيء الذي بدا واضحا في صيغة البيان التأسيسي الصادر يوم 23 فبراير 1999، مذكرا بأنه في 12 فبراير 1998 تأسست اللجنة التحضيرية للتنسيق الوطني وأنها منذ ذلك الحين قامت بتوجيه عدة دعوات ومراسلات الى من تبقى من اللجنة التنفيذية للمؤتمر السادس عشر لأوطم والى كافة الفصائل والمكونات من أجل المساهمة الجادة والتعاون المثمر لاستكمال بناء المنظمة الطلابية، إلا أن كل هذه النداءات قوبلت بالتجاهل التام وبحملات إعلامية مغرضة» كما أشار البيان التأسيسي الى ان خطة التأسيس عرضت على «الجماهير الطلابية وبعد مناقشة الورقة في التجمعات الطلابية وتبين التعامل الايجابي معها في اوساط الطلبة وتلقي ردود ايجابية من قبل الهياكل المنتخبة» تم اتخاذ القرار بالتأسيس من طرف اللجنة التحضيرية، وقد تضمن بيان التأسيس التنديد «بالحملة الاعلامية الشنيعة التي شنها المكتب السياسي لحزب الحكومة» «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» وروجت لها بعض الجهات المأجورة: في مقابل هذا الطرح، أعلن فصيل طلبة الوحدة والتواصل، المعادل الميداني لطلبة العدل والاحسان، أن هذه «اللجنة لا تمثل الا الفصيل الذي انشأها ولا تمتلك شرعية تمثيل الطلاب» وذلك لعدة اعتبارات تتمثل في «لا شرعية ما يسمى اللجنة التحضيرية» التي اشرفت على التأسيس «وهي هيئة» لم يتم الرجوع عند تأسيسها الى التجمعات العامة للطلبة لاتخاذ قرار جماهيري بانشائها وتمت بمعزل عن الجماهير الطلابية والمكونات وبشكل انفرادي من طرف طلبة العدل والاحسان، الاعتبار الثاني، هو لا شرعية عدد من التعاضديات والمجالس

المساهمة في تكوين اللجنة من جهة وعدم استدعاء بعض الهياكل التي لا تعرف سيطرة لطلبة العدل والاحسان من جهة اخرى، أما الاعتبار الثالث فهو غياب حوار طلابي وكذا عدم استدعاء المكونات الطلابية وتجاوز مبادىء المنظمة الطلابية وخصوصا الجماهيرية والديموقراطية، وهو ما جعلها «خطوة سياسية فوقية تعبر عن تطلعات هيمنية واقصائية» و«تكرس واقع التعددية النقابية» وقد شهدت الساحة الجامعية احتكاكات حادة بين الفصيلين في هذه النقطة (الرباط، مراكش، اكادير، فاس، مكناس، وجدة..) مما جعلها تفقد تأثيرها الميداني الجامعي، وهو الشيء الذي كشف عن حالة اختلال أو عدم تناسب بين البريق الاعلامي والدلالة السياسية لخطوة تشكيل لجنة التنسيق الوطنية وبين الاثار الواقعية في الساحة الجامعية لها.

بقية الأطراف الطلابية، تعاملت مع الامر بتجاهل حذر باستثناء الطلبة الديموقراطيين الذين أصدروا بيانا يوم 21 فبراير 1999 اعتبروا فيه أن ما يقدم عليه هذا المكون (أي طلبة العدل والاحسان) الطلابي هو تأسيس لقطاع حزبي ولا علاقة لذلك بتاتا بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب» وأن نفيهم «للشرعية والمشروعية الأوطيمية عن الهياكل» لا يعني رفضهم «المطلق لهذا المكون الطلابي» وان الحل يتمثل في «الاقرار بالتعددية من منطلق استحضار طبيعة النقابة الطلابية و«اعتماد مبدأ الحوار الديموقراطي الشفاف بين جميع المكونات».

التجاهل الحذر، المشار اليه انفا، برز في خطاب الطلبة الاتحاديين، والذين لم يشيروا مباشرة في بيان المكتب الوطني للشبيبة الاتحادية في 28 فبراير 1998 الى موضوع لجنة التنسيق الأوطمية، واكتفوا بالحديث عن «قوى القمع والجمود والظلامية والاقصاء والحقد» التي ينبغي مواجهتها «بتظافر جهود القوى الحية» وكل «القوى المناضلة من اجل التغيير والمؤمنة بالديموقراطية وبالعلم وبالحوار وبالتسامح» وقد اعتبر هذا الموقف استدراكا لما نشر يوم 22 فبراير 1999 بجريدة «الاتحاد الاشتراكي» حيث تضمن بلاغ عن اجتماع المكتب السياسي للحزب «انه بحث الوسائل الكفيلة بافشال مخطط للسطو على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وعززت ذاك الافتتاحية المنشورة في نفس اليوم والمعنونة بـ «محاولة سطو لن تمر» وهو موقف فوجئت به القيادة الوطنية للشبيبة الاتحادية (هي الهيئة التي تشرف على القطاع الطلابي الاتحادي).

الاطراف اليسارية الاخرى، اضافت هذه الخطوة، الى مجموع الانتقادات التي توجهها للطلبة الاسلاميين، واستنكفت عن اعطاء موقف رسمي منها، بل انها اي الخطوة أدت الى تعميق الهوة بينها وبين الطلبة الاسلاميين.

في ختام هذا المحور، تطرح بعض الخلاصات التحليلية لمجموع تلك التطورات التنظيمية :

ـ بإقدام طلبة العدل والاحسان على هذه الخطوة، فإنهم سجلوا حضورا سياسيا، فبغض النظر عن الاخطاء المرتكبة والتجاوزات النقابية، فإنها كخطوة تعتبر سبقا لطلبة العدل والاحسان من الناحية السياسية تخدم توجه جماعة العدل والاحسان للخروج من حالة الجمود السياسي.

ـ الايجابية السياسية للخطوة ـ على صعيد جماعة العدل والاحسان ـ تصطدم بالسلبيات النقابية لها، والمتمثلة في عزل طلبة العدل والاحسان عن باقي الاطراف وخصوصا طلبة الوحدة والتواصل، الذين أبانوا عن قدرة ميدانية هائلة لمواجهة الخطوة وإفقادها الايام النقابية الجماهيرية.

ـ بهذه الخطوة، تتعمق الازمة التنظيمية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والتي اصبحت تؤذن بانفجاره وتشتت مكوناته، لاسيما في ظل المأزق الراهن للهياكل القائمة والذي تشهد عليه عدة مؤشرات نذكر منها، عدم الاعتراف الاداري والفصائلي بها مما يستنزفها في صراعات ومعارك هامشية لا تخدم الصف الطلابي، ضعف الكفاءة التنظيمية لاعضائها ومحدودية الفعالية النقابية لها، ولهذا تنظر لها عموم الاطراف وقاعدة واسعة من الطلاب على أنها واجهة من واجهات عمل طلبة العدل والاحسان لا غير.

3 ـ البعد الفصائلي :

رصد تطورات موسم 99/98 من خلال مستويين، مستوى التطورات الخاصة بكل مكون على حدة، ثم مستوى العلاقات البينية.

أ ـ التطورات الذاتية لمكونات الحركة الطلابية :

يبلغ عدد الفاعلين في الحقل الثقافي الطلابي، ثلاثة عشر طرفا، تسعة يرتبطون بالمرجعية اليسارية، والماركسية أحيانا، هم الطلبة الاتحاديون، الطلبة الطليعيون، الطلبة الديموقراطيون (منظمة العمل) طلبة التقدم والاشتراكية، الطلبة القاعديون التقدميون، النهج القاعدي الديموقراطي ـ البرنامج المرحلي، الطلبة القاعديون (الكراسا)، الرابطة المغربية للطلبة الديموقراطيين (جبهة القوى الديموقراطية) ثم شعبة الطلبة في فدرالية الشباب المغربي (الحزب الاشتراكي الديموقراطي)، تضاف لهم اربعة اطراف ثلاثة اسلامية هم طلبة العدل والاحسان وطلبة الوحدة والتواصل وطلبة الميثاق ثم طلبة الحركة الثقافية الامازيغية.

تميز موسم 99/98 بالاعلان عن طرفين جديدين وجاء ذلك نتيجة طبيعة للانشقاقات التي تعرفها الهيئات السياسية الحزبية ذلك ان تكوين جبهة القوى الديموقراطية والحزب

الاشتراكي الديموقراطي نجم عنه سعي كل منهما الى خلق ذراع طلابي تابع له، إلا أن الملاحظ هو أن هذا السعي لم يرتبط بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي اعتبرت احدى وثائق الرابطة المغربية للطلبة الديموقراطيين أنه «احتجب منذ فشل المؤتمر السابع عشر» واتسم هذا الاعلان بكونه اعلانا خارجيا ثم خارج الجامعة.

مع بداية الدخول الجامعي أصدر طلبة العدل والاحسان بيانا يخبرون فيه تنظيمهم للمؤتمر الطلابي العاشر للفصيل وشكل ذلك سابقة في تاريخ الفصيل، حيث لم يسبق له أن أعلن عن مؤتمراته وفسر ذلك بكونه عملية لجس نبض السلطة وبقية القوى السياسية، تجاه أي خطوة يمكن أن يقدم عليها الفصيل ومدى احتمالات تطبيع العلاقات معه، لاسيما وهو يراهن على الموسم الجامعي 99/98 من أجل استكمال خطته لهيكلة المنظمة الطلابية، إلا أن تفاعل الساحة الطلابية كان معه باردا طغى عليه التجاهل.

بعده أصدر طلبة الوحدة والتواصل بلاغا عن الجمع العام الوطني الثاني لهم. وذلك في شتنبر 1998، تضمن البيان دعوة الى «تأسيس علاقات قائمة على الحوار والتفاهم بدل الاقصاء والتخاصم واتخاذ مبادرات انفرادية غير محسوبة العواقب» وذلك في اشارة غير مباشرة لتوجهات طلبة العدل والاحسان التنظيمية.

وفي 10 دجنبر 1998 سيدعو طلبة الوحدة والتواصل الى وقفة احتجاجية وطنية تحت شعار «من أجل جامعة وطنية قائدة لعملية التنمية» وستخلدها فروع الفصيل في كل من مكناس، وجدة، مراكش، اكادير، سطات، المحمدية، بني ملال، الراشدية، طنجة، تطوان، فاس، الرباط، القنيطرة، الجديدة، واصدر على اثرها بلاغا يدعو فيه الى جعل قضية اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي أولوية المرحلة عند الحركة الطلابية المغربية، وفي نفس اليوم، دعا فصيل الطلبة الديموقراطيين الى اعتباره يوما وطنيا للجامعة المغربية، تحت شعار «من اجل تعليم وطني حديث وجامعة ديموقراطية ومستقلة» وأصدر بالمناسبة ورقة بعنوان: الجامعة والاصلاح، والتي ركز فيها على ضرورة انجاز ثلاث مهام، دمقرطة واستقلالية تسيير الجامعة، توحيد التعليم العالي وجعل الجامعة في خدمة التنمية.

شهر فبراير سيعرف اقامة عدد من الفصائل لمحطات وطنية تحضر فيها رموزها واطاراتها النقابية ويتم فيها الاعلان عن تصوراتها وطروحاتها المستقبلية، كانت البداية مع طلبة الوحدة والتواصل من خلال المنتدى الوطني للحوار الطلابي بجامعة القاضي عياض بمراكش (99/2/20-10) وحضرت فيه قضايا التعليم العالي والاصلاح الجامعي والانتقال الديموقراطي بقوة، وقد عرف تشويشا من طرف فصيل طلبة العدل والاحسان ثم تلاه في الاسبوع الموالي تنظيم طلبة العدل والاحسان للملتقى الوطني السادس بجامعة محمد الخامس بالرباط (99/2/27-22) وركز على قضايا التعليم والواقع السياسي وهيكلة أوطم،

وبموازاته نظم الطلبة القاعديون التقدميون بجامعة ابن طفيل اسبوعا ثقافيا رفعوا خلاله شعار «من اجل فعل أوطمي قادر على المساهمة في النضال الديموقراطي الجماهيري» وبجامعة مكناس، وبشكل متتال نظم كل من الطلبة الديمقراطيين والطلبة الطليعيين أياما ثقافية تدارسوا خلالها التطورات العامة للحركة الطلابية وسبل اطلاق تجربة الفصائل التاريخية من عقالها، ونضيف أن هناك عددا من الانشطة المحلية للفصائل سنتطرق اليها في المحور الثقافي.

أهم ما يلاحظ في هذا الموسم هو تراجع الانشطة الخاصة بطلبة الحركة الثقافية الامازيغية بالجامعة وكذلك طلبة الميثاق من جهة وغياب المشاركة المتبادلة بين الاطراف الطلابية في الانشطة الخاصة بأحد الاطراف من جهة اخرى مما جعل جل الانشطة الفصائلية تعرف حالة من ضعف الحوار الفصائلي الجماهيري وتتجه أكثر نحو الانكفاء على الذوات الفصائلية، وهو ما اعطى الانطباع بوجود حالة عامة من التجدد في صفوف البنيات التحتية للاطراف الطلابية مما استلزم تركيز كل طرف على تأهيل أبنائه وتأطيرهم لمواجهة اشكالات الساحة الطلابية، وهناك عامل اخر يفسر هذا الانكفاء وضعف العمل المشترك، ويتمثل في تفاقم حدة الاختلافات بين الاطراف وهو ما نبحثه في الفقرة الموالية.

ب ـ العلاقات البينية :

لم يسجل موسم 99/98 أي خطوة ايجابية نحو تجسير العلاقات بين عموم الاطراف باستثناء ما شهدته الساحة الجامعية بظهر المهراز ـ فاس من تنظيم أمسية للمصالحة بين مكونات الطلبة القاعديين، في شهر اكتوبر، إلا أن هذه المصالحة لم تلبث أن انهارت بفعل الخلاف حول المعركة المطلبية وسبل تطويرها.

الارهاصات الايجابية التي سجلت في الموسم السابق 98/97 لم يقع تطويرها، ولهذا بقي مطلب الطلبة الديموقراطيين باستئناف الحوار الفصائلي مطلبا معلقا ولم تقع الاستجابة له.

من ناحية اخرى، تفاقمت حدة الاصطدامات بين طلبة العدل والاحسان من جهة وبقية الفصائل من جهة اخرى وذلك بسبب الخلاف حول قضية استكمال الهيكلة الوطنية لأوطم، وحرية ممارسة العمل الثقافي في الجامعة الا ان ابرز حدث في هذا السياق هو ما عرفته جامعة الحسن الثاني ـ المحمدية سواء بكلية الاداب او بكلية العلوم بابن مسيك، وخاصة في هذه الاخيرة، حيث حاول فصيل طلبة العدل والاحسان منع طلبة الوحدة والتواصل من تنظيم أيام ثقافية خاصة وتزامن أن تعرض أحد الصحفيين للمضايقة والضغط من طرف مكتب التعاضدية، للحيلولة دون قيامه بتغطية الحدث، فأدى ذلك الى طرح قضية الحرية النقابية في الجامعة بحدة في الساحة الاعلامية والجامعية والسياسية وتحميل المسؤولية لطلبة العدل والاحسان في ذلك.

كما شهدت جامعة محمد بن عبد الله بفاس اصطدامات في صفوف الطلبة القاعديين وكذا بين النهج القاعدي ـ البرنامج المرحلي وطلبة الوحدة والتواصل.

تفسر حصيلة هذا المحور الاسباب الكامنة وراء استمرار الازمة العامة للحركة الطلابية المغربية عموما وهزالة الاداء في المحور المطلبي من جهة وتشتت وضعف المبادرات في المحور التنظيمي من جهة اخرى. وهو ما يجعل طبيعة الازمة الطلابية طبيعة ذاتية ترتبط بفصائل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومدى قدرتها على تحمل مسؤوليتها وتجاوز خلافاتها والترفع عن الحسابات الضيقة.

4 ـ البعـد الثقافي

تميز الموسم الجامعي 99/98 بحركية ثقافية قوية، رغم العراقيل الادارية الموضوعة امام العمل الثقافي الطلابي الفصائلي، ويمكن القول أن شهري اكتوبر ـ نونبر وكذا شهر رمضان/شهر فبراير عرفت فيهم الساحة الجامعية سيلا من الانشطة الثقافية الطلابية (ندوات، محاضرات، معارض، موائد مستديرة، امسيات، عروض مسرحية....) وقد شهدت جل المدن الجامعية قيام كل من فصيل طلبة العدل والاحسان وفصيل طلبة الوحدة والتواصل بتنظيم نشاطين ثقافيين في السنة، الأول في بداية الدخول الجامعي والثاني بعد امتحانات كلية العلوم. وفي بعض المدن (فاس، مكناس، اكادير..) تخصص كل مؤسسة من مؤسسات الجامعة نشاطين، كما ان الاطراف اليسارية تحرص ان تنظم في كل مدينة جامعية نشاطا ثقافيا واحدا على الاقل في السنة.

أهم القضايا المثارة في الانشطة الثقافية الطلابية تتمثل في :

ـ ملف اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي.

ـ الانتقال الديموقراطي والتطورات السياسية بالمغرب.

ـ قضايا التطبيع مع الكيان الصهيوني وتحديات العولمة.

ـ قضايا التراث والهوية الحضارية للشعب المغربي.

ـ الحركة الاسلامية بالمغرب.

ـ المسألة الامازيغية.

ـ التضامن مع الشعب العراقي بعد العدوان الامريكي ـ البريطاني عليه.

ويلاحظ على النشاط الثقافي في هذا الموسم ميله نحو مراعاة الفضاء الجامعي وتقديم

مواد علمية متخصصة منسجمة مع الاهتمامات العلمية للطلاب ونذكر هنا تجربة كليتي الشريعة بكل من فاس واكادير وكذا جل الانشطة المنظمة بالمعاهد وكليات العلوم، حيث تقدم مواد من ضمن التخصصات العلمية للكليات وهو ما ادى الى رفع جماهيرية الانشطة الثقافية.

بموازاة ذلك، عرفت كليات الاداب على وجه الخصوص تنامي ظاهرة الجمعيات والنوادي والمحترفات، والتي تتعاطى لمختلف أوجه العمل الثقافي (المسرح، السينما، القصة، الادب،...) وذلك بتوجيه اداري واشراف من الشعب والاساتذة وقد شكل هذا التنامي هاجسا حادا لطلبة العدل والاحسان ولبعض الفصائل اليسارية، التي رأت فيه محاولة لخلق اطارات بديلة عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وضرب انشطته الثقافية، وهو ما أدى الى حصول اصطدامات وعمليات نسف وعرقلة خلفت اصداء سلبية.

خاتمة : خلاصة عامة

بعد استعراضنا لأهم أحداث السنة الجامعية 99/98، وتحليلنا لمجمل انعكاساتها على الوضع الطلابي، نختم هذا التقرير ببعض الخلاصات المستقبلية لتطور الحركة الطلابية في الموسم الجامعي المقبل.

يتأطر الفعل الطلابي في المستقبل بثلاثة معطيات كبرى، أولا هناك ازدياد التباعد بين مكونات الحركة الطلابية وخصوصا بين فصائلها الرئيسية (طلبة العدل والاحسان، طلبة الوحدة والتواصل، طلبة الفصائل اليسارية). وثانيا المأزق الحاد لعملية الهيكلة التي انفرد بها طلبة العدل والاحسان (عزلة فصائلية، انحسار جماهيري، تجاهل سلطوي) وثالثا اقدام السلطة على تشكيل لجنة خاصة بالتربية والتكوين من اهدافها بلورة اصلاح تعليمي شامل يطال الجامعة المغربية في مختلف مستوياتها.

المعطيات الانفة الذكر تطرح كمهام على عموم الفصائل:

- معالجة الازمة التنظيمية للمنظمة.
- تحديد شروط العمل المشترك.
- صياغة موقف طلابي وازن من مشروع الاصلاح.

في حالة الانخراط في هذه المهام، سيتطور أداء الحركة الطلابية ايجابيا، ولهذا نعتبره السيناريو المثالي والافضل، اما اذا حصل العكس، فإن الصورة العامة للوضع الطلابي ستستمر على نفس منوال الموسم الجامعي المنصرم، أي وضعية التشرذ والمبادرات المحدودة وهذا السيناريو اكثر رجحانا على السيناريو الاول باعتبار عمق الخلافات الفصائلية القائمة.

4.3 ـ الأداء الثقـافـي

إن الفعل الثقافي يقيم إشكالية حادة في التقييم كما يطرح عدة صعوبات، تنبع من خصوصية الحقل الثقافي، وتعدد الفاعلين فيه وتنوعهم من جهة، وتشتت الفعل الثقافي بين العديد من الوزارات من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق وتماشيا مع استراتيجية فريق (CERSS) لهذه السنة، حاولنا التركيز على أداء وزارة الشؤون الثقافية من خلال الانشطة الرسمية للوزارة، باعتبارها الأكثر تمثيلا للفعل الثقافي.

وتقويم سياسة ثقافية معينة يتطلب توضيح أهدافها، تحليل ومعالجة وسائل وإمكانيات التنفيذ، ثم دراسة الوقائع المنجزة بواسطة الأفعال الموجهة. على هذا الأساس سنتناول الموضوع في أربعة محاور :

I ـ أنشطة وزارة الشؤون الثقافية :

لقد عرفت وزارة الشؤون الثقافية خلال هذه السنة أنشطة عديدة، يمكن تصنيفها على الشكل المبين في الجدول:

أ ـ الانشطة الديبلوماسية :

لقد هيمنت الأنشطة الديبلوماسية على مختلف اللقاءات الرسمية للسيد وزير الثقافة، حيث أجرى (19) لقاء مع هيئات دبلوماسية ومنظمات عربية ودولية. وتتوزع هذه اللقاءات الى (9) مع هيئات عربية، و(10) دولية. وما يلاحظ بالنسبة للقاءات العربية غياب دول المغرب العربي من خارطة اللقاءات الدبلوماسية، وكذا غياب الدول الافريقية. أما بالنسبة للدول غير العربية والافريقية فنجد دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وغياب دول اوروبا الشرقية (باستثناء رومانيا) ودول اسيا، حيث لم يتم استثمار الزيارات التي قام بها السيد عبد الرحمان اليوسفي لهذه المناطق. كما نلاحظ غياب الدول الانكلوسكسونية من الخارطة.

جدول يمثل أنشطة وزارة الشؤون الثقافية الرسمية 1998

الشهور / طبيعة النشاط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المجموع
الأنشطة الديبلوماسية	-	-	8	-	3	5	1	-	1	-	-	1	19
لقاءات مع فعاليات ثقافية	-	-	-	-	2	2	-	1	-	-	-	-	5
الشراكات الثقافية	-	-	-	-	1	1	-	-	-	-	1	-	3
الأنشطة والتظاهرات الثقافية	-	-	1	3	1	5	-	-	1	3	2	2	18
المجموع	0	0	9	3	7	13	1	1	2	3	3	3	45

رسم رقم 1 «أ» الأنشطة حسب الشهور

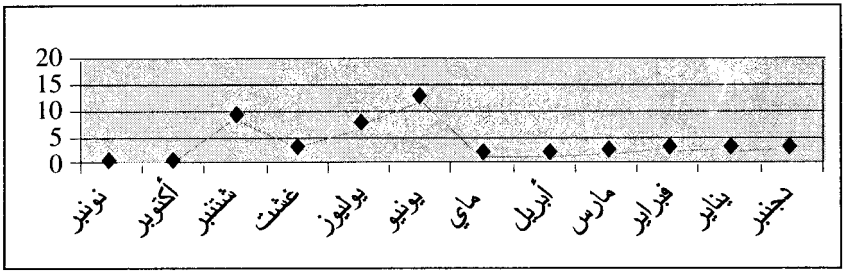

رسم رقم 1 «ب» طبيعة الأنشطة

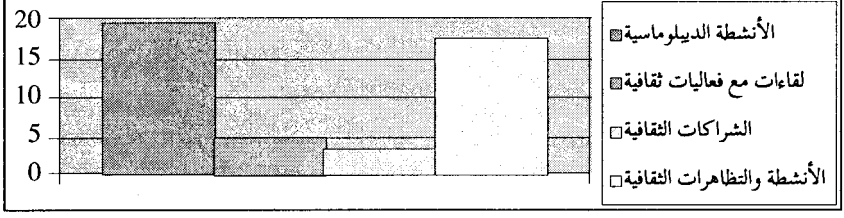

ب ـ التظاهرات الثقافية :

لقد شهد المغرب عدة تظاهرات ثقافية على طول السنة ويمكن سرد كرونولوجيا أهم التظاهرات كالآتي :

مارس : ـ المشاركة في الندوة الدولية لوزراء الثقافة حول السياسات الثقافية بستوكهولم.

ابريل : ـ افتتاح معرض منبر الكتبية بمراكش.

ـ افتتاح الاسبوع الثقافي والسياحي الاول للقنيطرة.

ماي : ـ افتتاح مهرجان الموسيقى الروحية بفاس

يونيو : ـ ترأس حفل بمناسبة اعتبار مدينة وليلي ضمن التراث المشترك للإنسانية.

ـ المشاركة في الملتقى الدولي للسياسات الثقافية بأوطاوا (كندا).

ـ افتتاح الملتقى الاول للموسيقى بطنجة برئاسة الوزير الأول.

شتنبر : ـ حضور المؤتمر الثاني الأورومتوسطي لوزراء الثقافة بـ (Romodes) باليونان.

أكتوبر : ـ حضور حفل افتتاح معرض بالمتحف الملكي لافريقيا الوسطى Tervoren ببلجيكا.

نونبر : ـ افتتاح المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء.

ـ افتتاح الايام الدراسية بمراكش حول : تحسين التنشيط الثقافي بمراكش.

دجنبر : ـ افتتاح المعرض الدولي للحرف الموسيقية (SIMM) بالدار البيضاء.

وما يلاحظ من خلال هذا الجرد، هو بروز ملتقيات جديدة لأول مرة. إضافة الى كثافة الحضور بالملتقيات الدولية الخاصة بالسياسات الثقافية، وهذا بلا ريب سيخدم الفعل الثقافي، ويبلور أفكار ورؤى جديدة تساعد على تطوير القطاع.

كما يمكن تسجيل تمركز هذه الملتقيات بالمدن الكبرى وغياب أسماء لحواضر جديدة تقوي حظ المدن الصغرى في احتضان مثل هذه التظاهرات.

ج ـ الانفتاح على الفعاليات الثقافية :

إن ما يميز هذه الأنشطة هو مختلف اللقاءات التي أجراها السيد وزير الشؤون

الثقافية مع بعض الفاعلين في الحقل الثقافي، وبعض فعاليات المجتمع المدني. خاصة في شهر ماي، حيث أجرى لقاء مع رجالات من المسرح المغربي، وكل من ممثلي النقابات الفاعلة في الحقل الثقافي: النقابة الحرة للموسيقيين المغاربة، وجمعية خريجي المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، والنقابة الوطنية للموسيقيين والملحنين المغاربة، الجمعية المغربية للفنون الجميلة.

وما يلاحظ حول هذه اللقاءات هو شبه غياب للجمعيات الثقافية، التي تشكل أحد أهم التضاريس الثقافية بالمغرب.

د ـ الشراكة عنصر من عناصر الفعل الثقافي :

لم يفت الوزارة الحالية أهمية خلق شراكات سواء مع الجهات والجماعات المحلية من أجل تنشيط الفعل الثقافي محليا وجهويا، أو مع بعض المؤسسات الثقافية.

وهكذا تم عقد شراكة مع كل من ولاية الرباط ـ سلا في شهر ماي، ومدينة أكادير في شهر يونيو. كما اجتمع السيد الوزير في شهر غشت مع وفد من مدينة صفرو، تم فيه تدارس الوضع الثقافي بالمدينة. كما أكد على ارادته في الدفع بمدينة شفشاون الى مصاف التراث المشترك للإنسانية.

ورغم ما سجل من شراكات، فإنها لا تعكس حجم الطموح والإرادة المعلنة، كما أن مختلف المبادرات كانت من الطرف الآخر. ويجب أن تعمل الوزارة على أخذ زمام المبادرة وتحفيز أطراف أخرى للانخراط في مسلسل الشركات مستقبلا.

II ـ الرهانات الثقافية :

فمنذ تعيين الحكومة في 14 مارس، لوح السيد الوزير بتصورات وبرامج عمل تترجم مختلف الرهانات التي ستعمل الوزارة على تحقيقها. ويمكن اجمالها في أربع خانات:

أ ـ تحسين أداء القطاع الثقافي :

وتضم مختلف المقترحات المرتبطة بإرادة التغيير والاصلاح التي تنهجها الحكومة ويمكن تحديد أهمها كالآتي:

ـ الرفع من ميزانية الثقافة الى 1٪ بعد أن كانت لا تتعدى الصفر الا قليلا.

ـ إعادة النظر في مجموعة من النصوص المنظمة للقطاع.

- التوافق حول سياسة ثقافية بين كل الوزارات الفاعلة في الحقل الثقافي.
- جلب مساعدات وخلق شراكات مع مؤسسات مهتمة وطنية وإقليمية ودولية.
- خلق مبادرات ومشاريع في غضون العشر سنوات القادمة.

ب - إصلاح وتحديث آليات التدخل :

من أجل إعادة الحيوية وتفعيل أداء مختلف المؤسسات الثقافية وتسهيل عملية التعاون والتنسيق ويمكن إجمالها:

- إعطاء الأولوية للجهات والجماعات المحلية.
- خلق شراكات مع الجهات والجماعات.
- الانفتاح على الفاعلين في الحقل الثقافي وبعض فعاليات المجتمع المدني.
- خلق بعض آليات الدعم الثقافي وإعادة تدبير واصلاح بعضها (الصندوق الوطني للفعل الثقافي FNAC).

ج - التجهيز الثقافي وحسن التدبير :

- خلق بنيات تحتية (مكتبات، خزانات وطنية، متاحف للفنون، مسارح، دور الثقافة..).
- رد الاعتبار لبعض المؤسسات القائمة.
- ترميم وإعادة بناء بعض المآثر والمواقع التاريخية.
- تشجيع المقاولات والمختصين في الصناعة الثقافية.
- فتح المجال للقطاع الخاص ودعم الاستثمار في المجال الثقافي.

د - أولويات الفعل الثقافي :

وهي أهم القطاعات التي حظيت باهتمام واضح، ولقيت كثافة لا بأس بها ضمن الانشطة الثقافية لهذه السنة.

- تشجيع القراءة بالمغرب وإعداد عدة مشاريع لدعم الكتاب عامة والكتاب المغربي والابداعات المغربية بصفة خاصة.

ـ الاهتمام بالقطاع المسرحي (مشروع الفصل المسرحي ماي / شتنبر).

ـ المحافظة على التراث والمواقع التاريخية.

وخلاصة القول، يمكن تحديد الرهانات السياسية الثقافية لـ 98 في أربعة أبعاد: بناء سياسة «التوافق»، «التواصل» بين مختلف الفاعلين في الحقل الثقافي، التوجه نحو «الرعاية» ودعم الانتاج الثقافي، توسيع رقعة «الانتشار الثقافي».

III ـ الاستراتيجيات الثقافية :

ومن خلالها يمكن إدراك الاهداف، وسبل ووسائل تنفيذها وتحقيق الرهانات وانجاز المشاريع المعلنة، ويمكن تحديدها في ثلاثة مستويات :

1) السنة القانونية :

فحصيلة السنة التشريعية لا تعكس مستوى الطموحات والارادة التي اعلنت، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال :

ـ مشاريع القوانين : أمام كل هذه الاكراهات نجد أنه لم يتم تقديم أي مشروع قانون هذه السنة سواء في دورة ابريل أو أكتوبر وفي كلي المجلسين.

ـ الالتزامات أمام اللجان الدائمة: نجد الحصيلة اجتماعين:

ـ اجتماع مع لجنة التعليم والشؤون الثقافية دورة ابريل (1998/08/25) أمام مجلس المستشارين.

ـ اجتماع مع لجنة الخارجية والدفاع الوطني بمجلس النواب خلال دورة أكتوبر (1998/12/17) كان موضوعها الكتاب المغربي.

ـ المراقبة : من خلال الجدول الذي يقارن بين أعلى نسبة من المراقبة وأدنى نسبة.

من خلال الجدول، يمكن استنتاج ضعف المراقبة بالقطاع الثقافي، وهو يترجم عدم الاهتمام وهامشية الفعل الثقافي بالنسبة للعمل البرلماني، مقارنة مع القطاع الفلاحي أو الاقتصادي، الفلاحة 221 سؤالا، الثقافة 18 سؤالا. كما يمكن استنتاج ضعف أداء الوزارة في تتبعها للعمل البرلماني، من خلال نسبة الاسئلة المجاب عنها (10) مقابل (8) أسئلة لم تتم الاجابة عنها على قلتها.

القطاع	دورة أبريل 98				دورة أكتوبر				حصيلة السنة				مجموع الأسئلة
	الأسئلة الشفوية		الأسئلة الكتابية		الأسئلة الشفوية		الأسئلة الكتابية		الأسئلة الشفوية		الأسئلة الكتابية		
		الباقي		الباقي		الباقي		الباقي		الباقي		الباقي	
وزارة الفلاحة	95	48	23	6	69	36	34	13	164	84	57	19	221 سؤال
وزارة الثقافة	4	1	6	2	4	3	4	2	8	4	10	4	18 سؤال
وزارة الخوصصة	0	0	0	0	4	2	1	0	4	2	1	0	5 أسئلة

2) أنماط الفعل الوزاري :

لقد اتخذت الوزارة في أدائها عدة أنماط لتدبير الفعل الثقافي، تختلف باختلاف الفاعلين وحجمهم وقوتهم داخل الحقل الثقافي، حيث اتخذت عدة أشكال:

أ ـ توسيع رقعة الشركاء :

وهذه الالية تنطوي على سياسة «التواصل» المعلنة في الخطاب السياسي حول الثقافة، وتقوم على أساس أسلوب احتواء الشركاء، سواء بالتحاور (نقابات الفنانين..) أو التشارك (جمعيات، مؤسسات ثقافية..)، التشاور والدمج (رجالات الثقافة، مبدعون، مسرحيون..).

إلا أن ما يسجل على هذا النمط هو تشجيعه على التواصل، ويخدم سياسة الانفتاح على الفاعلين داخل الحقل الثقافي. وقد ساعد على انجاح المهمة شخص السيد محمد الاشعري أحد الرموز الثقافية بالمغرب، وما له من علاقات وشبكات ثقافية تمكنه من الذهاب بعيدا في هذا الاتجاه.

ب ـ خلق آليات جديدة لنشر الثقافة:

وهي ميزة طبعت الفعل الثقافي لهذه السنة، إذ تم خلق آليات لتوسيع رقعة الثقافة، وتمكينها من الانتشار اللازم. ويمكن ذكر أهمها من خلال آليات تشجيع القراءة ونشر الكتب:

ـ إعداد معارض جهوية للكتاب بتنسيق مع الجهات طوال السنة.

ـ إعداد «قافلة للقراءة» موجهة للأوساط القروية (تخصيص حافلة لكل جهة محملة بكتب وفيديو وحاسوب).

ـ توجيه حقيبة القراءة وهي عبارة عن مكتبات صغيرة لمراكز الطفولة المعاقة والمستشفيات والمؤسسات السجنية.

ـ إمكانية العمل على اعداد نوع من (الكتاب الشعبي) للاسهام في ترويج نشر هذه النوعية من الكتب.

ـ تخفيضات عمومية من سعر الكتاب لعموم الشعب.

لاشك أن هذه الآليات جديدة ومهمة، ولكن الأهم فيها هو البعد الجماهيري الذي تنطوي عليه وبساطة الأسلوب.

ج ـ التنسيق كأسلوب للتوافق.

ـ التنسيق كان من أولويات الحكومة الحالية، حيث تعتبر من الاليات التي تعكس درجة انسجام الفريق الحكومي. لهذا سعت وزارة الثقافة الى ايجاد قاعدة للتنسيق الحكومي في المجال الثقافي. ويمكن تقديم نماذج بهذا الخصوص:

ـ فبخصوص رهان تشجيع القراءة نجد أن الوزارة كانت واعية بأهمية اشراك قطاع التعليم بوزاراته المختلفة فكان:

ـ إبرام اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم الثانوي والتقني، بقصد انشاء مجموعة من المكتبات المدرسية (541)، باعتبارها الفضاء الاول الذي يلتقي فيه الطفل والتلميذ بالكتاب الثقافي العام.

ـ تخصيص حصة تعليمية للقراءة لمدة ساعة أو ساعتين في الاسبوع ضمن مناهج التعليم.

ـ العمل على تطوير المكتبات الجامعية.

ـ التهييء لمشروع 100 كتاب كمحاولة لإعادة نشر أمهات الكتب المغربية التي صدرت في القرن 20.

ـ اشراف جمعيات الاباء على التنشيط الثقافي.

*** وزارة الاتصال :**

ـ التنسيق مع وزارة الاتصال في العرض الدولي للمهن الموسيقية (SIMM).

ـ اتفاق مع التلفزيون حول عرض كتاب مغربي يوميا قبل نشرة الاخبار الرئيسية طوال السنة.

د ـ نحو صناعة ثقافية :

وهي خطوة نحو دعم الانتاج الثقافي والتشجيع على الاستثمار في هذا المجال ونلمس ذلك في عدة اجراءات:

ـ اجتماع السيد الوزير مع اعضاء «جمعية مهنيي الكتاب». وتأكيده على دعم الصناعة في هذا المجال.

ـ اجراءات تشجيعية بخصوص الاعفاءات الجمركية من الضرائب المفروضة على المواد الأولية، والتي سيتم اقتراحها خلال القانون المالي للسنة القادمة في اطار دعم الكتاب بشكل مباشر.

ـ التعاون مع القطاع الخاص فيما يخص فتح المجال للمنتوجات الموسيقية.

ـ تشجيع المقاولات والمختصين في مجال الكتاب وصناعته، والمقاولات الصغرى المختصة في صناعة وصيانة الآلات الموسيقية.

3) اللامركزية الثقافية :

لقد باتت اللامركزية والجهوية أحد القناعات، ونقط الالتقاء والتوافق بين مختلف الفاعلين في الحقل السياسي المغربي، لذا كان حتميا أن تتجه السياسة الثقافية نحو تكريس هذا التوجه والعمل على تجسيده على أرض الواقع.

وهكذا اتجهت الوزارة المعنية نحو خلق العديد من التظاهرات الثقافية في بعض الجهات وتشجيعها. خلق بعض الاوراش لبناء مشاريع ثقافية في الجهات (مكتبات، دور للثقافة، متاحف فنية..) خلق بنيات جهوية للمسرح، تنظيم معارض جهوية للكتاب طوال السنة.

إضافة الى خلق شراكات مع بعض الجماعات المحلية، لدعم الثقافة المحلية، اعادة الاعتبار لمشروع تخصيص 1٪ من ميزانية الجماعات المحلية للثقافة.

IV ـ التوجهات العامة للسياسة الثقافية لسنة 1998

1) التوجه نحو ثقافة الجمهور

إن السياسة الثقافية للوزارة الحالية، عرفت في توجهاتها نوعا من الانتقال نحو الجمهور، سواء من خلال الأهداف التي أعلنتها، أو الوسائل التي تم رصدها لتحقيقها. وما يلاحظ حول هذا التوجه من جهة، أنه لا يشمل مختلف الاشكال الثقافية (هيمنة الكتاب). ومن جهة أخرى تغييب البعد السمعي ـ البصري، أي توظيف الاعلام لنشر المنتوج الثقافي والتشجيع عليه (باستثناء مبادرة الدعاية للكتاب). لما لهذا القطاع من سرعة تبليغ الخطاب، وقابلية للتواصل مع مختلف الشرائح الاجتماعية، وتغطيته لقطاع واسع من المجتمع.

2) سنة 1998 سنة القراءة والكتاب بامتياز

فالقراءة كانت من أهم الأولويات التي راهنت عليها وزارة الثقافة خلال هذه السنة، فأمام المعرض الدولي السابع للكتاب، الذي حظي باهتمام كبير وعرف قفزة ملحوظة كما وكيفا، ومرورا بقافلة الكتاب، والحقيبة الثقافية، أو المكتبة المتنقلة، وصولا الى عرض كتاب كل يوم بالتلفزة. يجد المرء نفسه امام حملات للتوعية بأهمية الكتاب، إن لم يكن الامر محاولة لرد الاعتبار للكتاب والكاتب المغربي خصوصا. فتشجيع الكتاب لا يجب أن يقتصر على الدعاية بل التفكير جديا في خلق شروط للمنافسة (الاثمان، طبيعة المضامين..).

كما أن أزمة القراءة بالمغرب مرتبطة أساسا بعدة أسباب، يمكن اجمالها في: ضعف ثقافة القراءة الناتج عن التنشئة الاجتماعية، البيداغوجيات التربوية التي لا تشجع على القراءة (وهذا كان حاضرا في وعي المسؤولين وتم التنسيق مع وزارة التربية بهذا الخصوص)، منافسة القطاع السمعي ـ البصري وهيمنة الثقافة البصرية.

كما أن الكتاب المغربي يعكس مشكلة المضمون أو المحتوى مرتبطة بأزمة التواصل بين الكتاب والمتلقي.

3) القطاع الخاص رهان صعب

إن الرهان على القطاع الخاص، يدخل ضمن التوجهات للسياسات الثقافية للبلدان المتقدمة، وهو رهان مستحب ومطلوب بالنسبة لمستقبل الثقافة بالمغرب. ولكن عن أي قطاع خاص نتكلم؟ في ظل ضعف الاستثمار، حتى بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، فما بالك بالقطاع الثقافي الاقل مردودية. فالرهان على القطاع الخاص يبدو مبالغا فيه على الاقل في الظروف الحالية، لذا بات من اللازم التفكير في استراتيجية مرحلية تجعل سياسة الدعم ذات روح تجارية، مشفوعة بطاقات بشرية واطر ادارية ومؤسسات متخصصة في انتاج وتسويق المنتوج الثقافي، كخطوة اولى لتحفيز الخواص ورؤوس الاموال للاستثمار في المجال الثقافي مستقبلا.